

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة -

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم التاريخ



سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر تجاه الجزائريين و موقف المعمرين (1870-1940 م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

- عمر عبد الناصر

إعداد الطالبتين:

- سارة بن سديرة

- أسماء صالح صالح

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
سعاد بولجويجة	أستاذة محاضرة-ب-	عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2019-2020م

الإهداء:

- أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

* من حملتني وهنا على وهن و احتملت مشقة تربيتي إلى من عطفت علي بحبها وحنانها، إلى من أعاننتي بالصلوات و الدعوات، إلى نبع الحنان وبر الأمان إلى من منحنتي الحياة و الحب إلى أغلى إنسان في هذه الحياة أُمي الغالية "حليمة" حفظك الله ورعاك حق رعاية.

* إلى من علمني أن العلم نور، و النجاح إرادة، إلى من سعى وشقى من أجل أن أنعم بالراحة، إلى من أعطاني الحنان ورعاني منذ كنت صغيرة، إلى من علمني قول الحق إلى أبي الغالي و العزيز "عمار" أدامك الله تاجا فوق رؤوسنا.

* إلى زوجي وسندي في هذه الحياة، إلى ونيسي في وحدتي، إلى من غمرني بحبه ودعمه ونصائحه.

* إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي، إلى أجمل الورود التي تعطر أيامي وتزين وجودي إلى من شاركوني أيام الصبى إلى إخوتي الأعزاء: نبيل، حمزة، سفيان و ابنته رؤية.

إلى أختي وتوأم روحي "أمال" و ابنها "إياد" بارك الله فيهم، و إلى كل منبع رواني بالعلم و المعرفة فأطفأ نار الفضول الذي يسكن عقلي، إلى أستاذي الكريم و الفضيل "عمر عبد الناصر" وكل أساتذتي الذين أعانوني طيلة هذا المشوار الدراسي وذلك كله من أجل نشر العلم و المعرفة.

إلى كل أصدقائي وزملائي الأعزاء الذين كانوا نعم السند.

إلى كل من ساندني و أمدني بالعون من قريب أو بعيد أهدي ثمرة جهدي.....

سارة

الإهداء:

أهدي ثمرة عملي هذا:

* إلى من غذتني وغمرتني بعطفها وغطتني بلحاف حنانها، إلى أصدق حب أزلني، باسم الجراح ومحبة الأفراح و أعمق عطر فواح إلى شطر روعي ومنبع وجودي أمي الحبيبة حفظك الله ورعاك.

* إلى من منحني الاسم ونداني ابنتي و ابتسم و أعطاني الكثير وما ندم، و اعتبرني الأمانة و الحلم، إلى من غمرنا ومازال يغمرنا بعطائه، إلى من علمني قول الحق دون تردد وبث في مكارم الأخلاق "أبي الغالي" أدامك الله فخرا وتاجا يرصع رؤوسنا ومهما قلت فإنني أبقى مدينة لكما بقية حياتي شكرا لكما والداي.

إلى زوجي وتاج راسي و السند المتين الذي لم يبخل عليا يوما بدعمه ونصائحه.

* إلى من هم أقرب إلي من روعي، إلى من شاركوني الحنان الأبوي و تقاسمت معهم الدفء الأسري و تناولت معهم الحب الأخوي:

إخوتي و أخواتي الأعزاء: نسيمه، يوسف وحمزة.

بنت أختي الكتكوتة "براء" التي أدخلت البهجة و للسرور في قلوبنا جميعا.

* أبناء أختي: محسن، أنس وعثمان ربي بارك فيهم ، إلى كل من أحبهم في هذه الدنيا.

أهدي باكورة عملي وعصارة فكري و جزيل شكري إلى أستاذي الكريم "عمر عبد

الناصر" وكل أساتذتي الذين أعانوني طيلة هذا المشوار الدراسي وذلك كله في سبيلي من أجل نشر العلم و المعرفة.

أسماء.

قائمة المختصرات:

ترجمة	تر
جزء	ج
دون دار نشر	د. د. ن
دون سنة نشر	د. س. ن
دون طبعة	د. ط
دون مكان نشر	د. م. ن
صفحة	ص
من الصفحة إلى الصفحة....	ص ص
طبعة	ط
عدد	ع
ميلادي	م
مجلد	مج
الحرب العالمية الأولى	ح. ع. 1
جبهة التحرير الوطني	ج. ت. و
Edition	EP
Page	P
مرجع سابق	OP .CIT

مقدمة

مدخل: سقوط الإمبراطورية الثانية و قيام الجمهورية الثالثة في الجزائر (1864-1875م).

الفصل الأول: أساليب السياسة الفرنسية إداريا و اقتصاديا (1870-1919م).

المبحث الأول: السياسة الإدارية.

المطلب الأول: التنظيم الإداري.

المطلب الثاني: القوانين الإدارية.

المطلب الثالث: النظام القضائي.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: سياسة الاستيطان و مصادرة الأراضي.

المطلب الثاني: السياسة المالية (نظام الضرائب).

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة الاقتصادية على المجتمع الجزائري (الهجرة).

الفصل الثاني: أساليب السياسة الفرنسية التعليمية و الدينية (1870-1919م).

المبحث الأول: السياسة التعليمية.

المطلب الأول: محاربة التعليم العربي الإسلامي.

المطلب الثاني: المراحل التعليمية في الجزائر خلال حكم الجمهورية الثالثة.

المبحث الثاني: السياسة الدينية.

خطة البحث:

المطلب الأول: تطور النشاط التبشيري للكاردينال لافيغري.

المطلب الثاني: التبشير في منطقة القبائل في عهد الجمهورية الثالثة.

الفصل الثالث: فرنسا و المطالب الجزائرية خلال القرن 19 (1870-1919م)

المبحث الأول: الثورات الشعبية.

المطلب الأول: ثورة المقراني.

المطلب الثاني: مقاومة الأوراس.

المطلب الثالث: مقاومة بوعمامة.

المبحث الثاني: العرائض و الاحتجاجات الجزائرية.

المبحث الثالث: لجنة جول فيري.

الفصل الرابع: المشاريع و الإصلاحات الفرنسية من (1919-1939م).

المبحث الأول: قانون فيفري 1919م.

المطلب الأول: تعريفه.

المطلب الثاني: أسبابه و دوافعه.

المطلب الثالث: مراحل صدوره.

المطلب الرابع: محتواه.

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936م

المطلب الأول: ظهوره.

خطة البحث:

المطلب الثاني: ظروف تبني مشروع موريس فيوليت من طرف حكومة الجبهة الشعبية.

المطلب الثالث: إيداع المشروع و أهدافه.

المطلب الرابع: محتواه.

المبحث الثالث: ردود الفعل حول المشاريع الإصلاحية (قانون 1919م و مشروع بلوم

فيوليت 1936م).

المطلب الأول: المواقف المختلفة من قانون 1919م.

المطلب الثاني: المواقف المختلفة من مشروع بلوم فيوليت 1936م و فشله.

خاتمة.

قائمة الملاحق.

قائمة المصادر و المراجع.

فهرس

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns in a dark blue color, framing the central text.

مقدمة

تعرضت أقطار المغرب العربي للظاهرة الاستعمارية الحديثة منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، إذ احتلت فرنسا الجزائر من 1830 إلى غاية 1962م، وعملت على فرض سيطرتها على القطر الجزائري بكل الأساليب في إطار سياسة قمعية ترتب عنها كل أنواع الظلم، من خلال إصدار عدة قوانين تعسفية ظالمة، هدفت في مجملها إلى إذابة و إدماج الجزائريين بفرنسا، ولعل أهم فترة تميزت بالخطورة هي تلك الفترة الممتدة إلى ما بعد 1870م، خاصة بعد القضاء على مقاومات 1871م، ومن أبرزها مقاومة "الحاج المقراني"، كذلك تعد هذه الفترة منعرجا خطيرا كونها تميزت بالانتقال من مرحلة الحكم العسكري إلى الحكم المدني، وتجدر سياسة الاستيطان بكل أبعاده السياسية على الجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى شهدت هذه المرحلة توسع المقاومات و الاحتجاجات في كل التراب الجزائري، مما دفع بإدارة الاحتلال إلى وضع عدة مشاريع سياسية من أجل تهدئة و إصلاح أوضاعهم.

تكمن أهمية هذا البحث كونه يسلط الضوء على فترة جد حساسة في التاريخ الجزائري وهي الممتدة من 1870 إلى 1940م، أين تميزت هذه المرحلة بسن مجموعة من القوانين و التشريعات لصالح العمريين، ووضع إصلاحات تهدف إلى تحقيق الاندماج، كذلك من خلال هذا البحث يمكننا معرفة ردود الفعل المختلفة من الطرفين الفرنسي و الجزائري حول هذه الإصلاحات.

ومن الأسباب التي كانت دافعا لنا لاختيار هذا الموضوع ما يأتي:

- الرغبة في الاطلاع على أسباب الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني في الجزائر.

- محاولة التعمق أكثر في دراسة السياسة الفرنسية في الجزائر خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

- عدم توفر دراسات عميقة سابقة حول سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر الممتدة من 1870 - 1940م.

- رغبتنا الشخصية في دراسة هذا الموضوع، إضافة إلى تشجيع الأستاذ المشرف للخوض فيه.

وتكمن إشكالية بحثنا هذا في الطرح التالي: فيما تمثلت الأساليب السياسية التي

اتبعتها فرنسا لإخضاع الجزائر؟ و إلى أي مدى نجحت في تطبيق هذه السياسة؟.

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكننا طرح التساؤلات الآتية و التي سنجيب عنها من خلال

فصول المذكرة:

- كيف كانت السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر، وكيف

كان رد فعل الشعب الجزائري من هذه السياسة؟

- ما أسباب لجوء فرنسا إلى الإصلاح بين الحربين من 1919 إلى 1939م وما محتواها؟

و فيما تجسدت المواقف المختلفة منها و ما مصيرها؟

إن المرحلة التي تناولناها في الدراسة تتحصر بين سنوات (1870-1940م)،
ولذلك فمجال الدراسة يغطي القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

نظرا لتوفر المادة العلمية و إبراز معالم الموضوع، قسمنا الموضوع إلى مقدمة ومدخل
و أربع فصول وخاتمة وملاحق وقوائم الببليوغرافيا.

تطرقنا في المقدمة إلى التعريف بالموضوع، أهميته، دوافع اختيار الموضوع، المنهج،
أهم المصادر و المراجع المعتمدة عليها و الصعوبات.

أما في البداية عرضنا أسباب سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة من
1865 إلى 1875م، وتناولنا في الفصل الأول أساليب الإدارة الاستعمارية إداريا و اقتصاديا
حيث أشتمل هذا الفصل على مبحثين وتضمن كل مبحث عناصر جزئية متمثلة في شكل
مطالب، أما الفصل الثاني فكان بعنوان أساليب الإدارة الاستعمارية ثقافيا ودينيا و الذي
تطرقنا فيه إلى مبحثين تضمننا فيه استهداف القضاء على المؤسسات التعليمية و الدينية.

أما الفصل الثالث بعنوان فرنسا و المطالب الجزائرية و الذي انقسم بدوره إلى ثلاث
مباحث تمثلت في المقاومات الشعبية و السياسية (العرائض و الاحتجاج) وتكون لجنة "جول
فيرى"، لنتهي عند الفصل الأخير بأهم المشاريع الإصلاحية في فترة ما بين الحربين
(1919-1939م) و اندرجت تحته ثلاث مباحث تمثلت في قانون 1919م و مشروع "بلوم
فيوليت" و المواقف المختلفة من هذين المشروعين.

و ختمنا البحث بحوصلة تضمنت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة المتواضعة،
و ألقناها بعدد من الملاحق المتصلة بالموضوع، إضافة إلى قائمة المصادر و المراجع.

ولتجسيد هذه الخطة اتبعنا المناهج التالية:

- المنهج التاريخي الوصفي و الذي تم الاعتماد عليه في رصد و عرض الأحداث و ترتيبها
ترتيباً كرونولوجياً، ووصفها حسب متابعة المحطات التاريخية.

- المنهج التحليلي اعتمدنا عليه في توضيح بعض الأحداث و المواقف التي تحتاج إلى
الفهم و التعمق فيها مثل الرسائل و العرائض.

و لتدعيم هذا البحث اعتمدنا على جملة من المصادر و المراجع أهمها: هذه هي
الجزائر و جغرافية القطر الجزائري لأحمد توفيق المدني و التي وظفناها في إبراز القوانين و
التشريعات الفرنسية في الجزائر.

كتاب شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب
التحرير، إذ يعتبر هذا المرجع من أهم المراجع التي تناولت موضوع دراستنا من مختلف
جوانبها.

كذلك كتب أبو قاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزء 2 أين اعتمدنا عليه بكثرة في قانون
فيفري 1919م و المواقف المختلفة منها، أما الحركة الوطنية الجزء 3 فاعتمدنا عليه في
تفصيل وشرح مشروع "بلوم فيوليت" 1936م، و من الرسائل المعتمدة عليها: الجزائريون
المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962م) لمدور خميسة،

أين اعتمدنا عليها في المواقف المختلفة من قانون 1919م، أما الكتب باللغة الفرنسية اعتمدنا على: la depossession des fellahs(1830- 1962) de Djilali sari، و الذي اعتمدنا عليه في شرح قانون وارني في الجانب الاقتصادي.

ومما لاشك فيه أنه لا توجد دراسة دون صعوبات وعراقيل ومن جملة الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة طوال الفترة المدروسة من (1870- 1940م)، هذا ما أدى إلى وجود صعوبة في جمع المادة العلمية وصعوبة التعامل معها، كذلك صعوبة التنقل بين المكاتب بسبب انتشار الوباء.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف عمر عبد الناصر الذي كان له الفضل في توجيهنا إلى هذا الموضوع، و ضبطه بهذه الكيفية، كما نشكره على مختلف التوجيهات و الملاحظات القيمة التي زودنا بها خلال البحث.

مدخل:

سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام

الجمهورية الثالثة: (1864-1875م)

إن انتقال الحكم من العسكري إلى المدني كانت الجزائر آنذاك في ظروف جد قاسية، هاجمها الجراد سنة 1864م، ومع ذلك فرضت على الجزائريين ضرائب باهظة، ومارس المرابون الربا الفاحش، كما أصابها الجفاف منذ 1865م، و ارتفع سعر القمح إلى مائة فرنك و الشعير إلى أربعين فرنك⁽¹⁾، وفي الواقع أن الجزائر قد دخلت بدءا من عام 1867م في إحدى فترات تاريخها الأكثر حرجا، فالمواسم البيئية أثارت مجاعات لا سابق لها، وزاد من خطورة الوضع انتشار وبائي الحمى الصفراء و الكوليرا⁽²⁾، ووصف "لافيجري" أسقف مدينة الجزائر الجماهير الجزائرية وبؤسها سنة 1868م قائلا: "إن عدد كبير من العرب لا يعيشون منذ عدة أشهر إلا على عشب الحقول وأوراق الأشجار".⁽³⁾

وفي الأيام الأخيرة من حكم لويس نابليون بدأ المعمرون يفرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية، ويؤثرون في مجرى الأمور وخاصة أن سياسة نابليون الداخلية كانت متوترة والباريسيون يعارضون مشاريعه الارتجالية، وقد شعر الإمبراطور بضعفه أمام المستوطنين

-
- (1) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871-1895م)، (د.ط)، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص67.
- (2) جاك فريمو، فرنسا و الإسلام من نابليون إلى ميتران، تر: هاشم صالح، دار قرطبة للنشر ، قبرص، 1991، ص90.
- (3) صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830-1930م)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، د س ن، ص58.

الأوروبيين بالجزائر وحاول إرضاءهم عن طريق إصدار مرسوم 31 ماي 1870م،⁽¹⁾ الذي ينص على تحرير رؤساء العملات الثلاث في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية ، وفي 11 جوان 1870م أصدر الإمبراطور مرسوماً آخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضاء الذين يمثلونهم في المجالس العامة، وقد أثارت هذه النزاعات غضب الجيش و الحاكم العام "ماكماهون" الذي استقال من منصبه احتجاجاً على سياسة الخضوع للضغوط المتوالية على الإمبراطور ونقل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين الأوروبيين.⁽²⁾

وبعد الحرب القاسية التي خاضتها الجيوش الفرنسية في المكسيك و التي أثقلت كاهل الدولة من حيث الجانب المادي و البشري، وقبل أن تسترجع قواها على الوجه الأكمل وجدت فرنسا نفسها وحيدة في مواجهة تحرّشات بروسيا منذ سنة 1867م، وفي نهاية الأمر كانت مجبرة على الدخول في حرب كانت كل الدلائل توحى بعدم قدرة الجيش الفرنسي على المواجهة رغم أنه كان ذا سمعة حربية وصيت عسكري مهيب في أوروبا.⁽³⁾

(1) مرسوم 31 ماي 1870م: من خلال هذا المرسوم أصبح رؤساء العملات يتمتعون بالاستقلال التام في العمل، و العسكريون لا يسيطرون على المناطق المدنية، و ينحصر نفوذهم في المناطق العسكرية فقط أنظر: عمار بوجوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997، ص 137.

(2) المرجع نفسه، ص 137.

(3) محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجننون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830 - 1918م)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 296-297.

وفي السادس من شهر أوت 1870م انهزم الجيش الفرنسي على يد الألمان في "وورث"⁽¹⁾، و اضطر الفرنسيون إلى الانسحاب من "الألزاس" و "اللورين"، وقد كانت خطة القيادة الفرنسية حينئذ أن تترد الجيوش إلى "شالون"، إلا أن "بازين" قائد الجيش الأيمن هزم عند "سبيشرن"⁽²⁾، مما اضطره إلى الانزواء في "متز"⁽³⁾، حيث أسرع الألمان بتطويقها⁽⁴⁾، فرأى الإمبراطور بضرورة إنقاذها فسار "ماكماهون" نحو "سيدان"⁽⁵⁾ التي وصلها في 30 أوت أملا منه في الوصول إلى "متز"، لكن الجيش الألماني تمكن من هزمه في الفاتح من سبتمبر، فاستسلم الإمبراطور و الجيش بأكمله لملك بروسيا،⁽⁶⁾ مما أدى إلى أسر نابليون الثالث من قبل الجيش الألماني لتدخل فرنسا في دوامة من الاضطرابات السياسية.⁽⁷⁾

-
- (1) وورث Worth: منطقة ألمانية تقع على ضفة نهر الراين على بعد 10 كلم من كارسي، وهي على مقربة من الإقليم الفرنسي. أنظر: نادية زروق، قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870-1900م)، دار هومة، الجزائر، 2014، ص35.
- (2) سبيشرن spichren: قرية تقع في موزل، أسست على الحدود الفرنسية الألمانية يعبر بها طريق رئيسي وطرق السكك الحديدية التي تربط متز بألمانيا، أنظر: المرجع نفسه.
- (3) متز: Metz: مدينة تقع في شمال شرق فرنسا وهي مقاطعة تابعة لمنطقة "اللورين" على بعد 35 كلم من "نانسي". أنظر: المرجع نفسه.
- (4) محمد قاسم وحسني حسين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ط6، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1929، ص176.
- (5) سيدان sidan: تقع في شمال شرق فرنسا في إقليم "Ardenne" الفرنسية يعبر بها نهر الموز، تبعد بـ 25 كلم عن "شارل فيل" "Charles ville"، و 20 كلم عن bouillon البلجيكية. أنظر: نادية زروق، المرجع السابق، ص35.
- (6) المرجع نفسه.
- (7) جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962م)، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصب، الجزائر، 2009، ص ص 272-273.

وتجدر الإشارة إلى أن الكارثة العسكرية التي تعرضت لها فرنسا في "سيدان" حرضت الثورة الباريسية في 4 سبتمبر 1870م الحكومة المؤقتة للدفاع الوطني التي تكونت من مبادئ أعلنت نهاية الإمبراطورية الثانية⁽¹⁾ وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، كل ذلك كان له تأثيره وصداه في الجزائر التي تغير فيها النظام من الحكم العسكري إلى الحكم المدني في الشمال بينما بقي الجنوب خاضعا للحكم العسكري⁽²⁾، الشيء الذي سمح للأوروبيين أن ينظموا مظاهرات جماهيرية، و أن يسيطروا سيطرة تامة على الشوارع، ولقد استغل فرنسيو الجزائر هزائم الجيش الفرنسي و اتخذوا منها ذريعة لشن حملة واسعة ضد النظام العسكري⁽³⁾، فطردوا الحاكم العسكري "استرهازي" ودلت بعض تصرفاتهم على وجود فكرة الاستقلال الذاتي⁽⁴⁾، ففكروا بالانفصال عن فرنسا و الاستقلال بالجزائر، حيث قاموا بحركات بحركات تمرد في الجزائر، وهران و قسنطينة ولكنهم فشلوا في النهاية، وبسبب ضغوطات وتشويشات مستوطني الجزائر، أصدرت حكومة الدفاع الوطني في "تور" "tours" قرارات يوم 24 أكتوبر 1870م تنص على تطبيق الأمور التالية :

(1) Djamel Kharchi, Colonization et Politique d'assimilation en Algérie (1830- 1962),alger,2004,p200

(2) إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934م)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص245.

(3) صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 36.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر (الجزائر-تونس-المغرب الأقصى)، (الأقصى)، ط6، مكتبة الانجلو مصرية،1993، ص145.

- 1- إلغاء النظام العسكري و المكاتب العربية و امتيازات رؤساء الأهالي؛
- 2- تجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية و إجبارية وذلك حسب قرارات الوزير اليهودي "كريميو" (1)
- 3- إنشاء محاكم الجنايات و إخضاع الجزائريين إليها. (2)

و أخيرا وفي سنة 1875م قبلت الجمعية الوطنية بأغلبية صوت واحد بالجمهورية كنظام حكم لفرنسا، ووافقت على الدستور المعروف بدستور سنة 1875م، ولقد نص هذا الدستور (الذي بقي معمولا به حتى انهيار الجمهورية الثالثة في صيف سنة 1940م بعد دخول الألمان لمدينة باريس) على قيام مجلسين: واحد للشيوخ و آخر للنواب، كما نص على أن يقوم أعضاء المجلسين مجتمعين بانتخاب رئيس الجمهورية، وقد قصد من ذلك الابتعاد عن أسلوب الانتخاب الشعبي لحماية الجمهورية من أي مغامرة خطيرة، أما السلطة التنفيذية فقد أعطيت للحكومة المسئولة أمام مجلس النواب. (3)

-
- (1) إسحاق مونتي كريميو (1796-1880م) المعروف "بأدولف كريميو" adolphe crémieux ، محام وسياسي فرنسي يهودي، انتخب نائبا منذ 1848م مرارا، آخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871م، كما تولى وزارة العدل مرتين: أنظر: رايح لونيبي و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، دار المعرفة، الجزائر ، 2010، ص85.
 - (2) إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962م) ، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص128.
 - (3) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2014، ص294.

الفصل الأول:

أساليب السياسة الفرنسية إداريا و

اقتصاديا (1870-1919م)

المبحث الأول: السياسة الإدارية.

المطلب الأول: التنظيم الإداري

إثر سقوط حكم نابليون الثالث في 4 سبتمبر 1870م، انتقلت السلطة من أيدي الجيش إلى أيدي المدنيين، وقد أتاح هذا الحادث للمستوطنين الأوروبيين الخانقين على النظام العسكري الإمبراطوري فرصة نادرة لفرض سلطتهم الكاملة على الجزائر⁽¹⁾، حيث كان فاتحة هذا النظام النائب الأميرال "دي قيدون" الذي حكم ما بين مارس 1871 و جوان 1873م.⁽²⁾

وقد استطاع هذا النظام ابتداء من عام 1871م، بوضع هياكل هامة لتسيير الجزائر تسييرا مغايرا للنظام العسكري السابق قصد المحافظة على المصالح العامة لفرنسا، ومن أبرز الهياكل نجد: ⁽³⁾ تقسيم الجزائر داخليا إلى ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب، وقد قسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات: بلديات ذات سلطات كاملة وبلديات مختاطة.⁽⁴⁾

-
- (1) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص226.
- (2) بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة ، الجزائر، 2010، ص ص 232-233.
- (3) المرجع نفسه، ص220.
- (4) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م) ، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980، ص232.

أ- بلديات ذات صلاحيات كاملة (البلديات التامة):

وهي تشمل كل المدن في الجهة الشمالية وبعض القرى، وإذا كانت أغلبية المجلس البلدي مؤلفة من أوروبيين، فشيخ المدينة يكون دائما فرنسيا استعماريا، وقد ألف شيوخ المدن جمعية استعمارية تملئ إدارتها على الدولة وعلى الحكومة⁽¹⁾، حيث كان شيوخ البلدية لا يهتمون أبدا بمحكوميهم المسلمين، فكانت التجاوزات لا تحصى و الضرائب المدفوعة من طرف المسلمين تخدم بالدرجة الأولى مصالح الأوروبيين عوض أن تحسن ظروف حياة المسلمين⁽²⁾، وكانوا ينتخبون مجلسها البلدي انتخابا حرا مباشرا حسب ما يأتي تفصيله في المجالس المنتخبة،⁽³⁾ وقد قفز عدد البلديات كاملة السلطة من 126 بلدية سنة 1873م إلى 249 بلدية سنة 1891م، وشغلت مساحة 128.550 كلم² وضمت 17% من السكان المسلمين.⁽⁴⁾

ب- البلديات المختلطة: (الممزجة):

جاءت بمقتضى قرار 24 ديسمبر 1875م، والتي مثلت الإقليم المدني و المراكز الكولونيلية، أطلق عليها اسم القطاعات الفرنسية للبلديات المختلطة، لتسمح بتمييز الحضور

(1) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص101.

(2) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954م)، تر: محمد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، منشورات ANEP، 2008، ص233.

(3) أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص77.

(4) رابح لونيسي و آخرون، المرجع السابق، ص89.

الأوروبي وسط السكان الأهالي⁽¹⁾، كان هذا النوع تحت الرقابة المباشرة للإداريين الفرنسيين يعينهم والي الولاية، ويملكون كل السلطات لمعالجة أي موقف، ولهؤلاء الإداريون مساعدون ومستشارون جزائريون تعينهم السلطة الفرنسية أيضا⁽²⁾، وبلغ عددها 77 بلدية في أواخر 1881م وتراجعت إلى 73 بلدية عام 1891م، نظرا لاندماج بعضها في بعض حيث كانت هذه البلديات تتحول إلى بلدية كاملة السلطة كلما بلغ فيها عدد المستوطنين الحد الكافي بفعل سياسة الطرد المنظم من الأراضي الغنية التي كانت تنتهجها فرنسا بحق الجزائريين و إحلال المستوطنين محلهم.⁽³⁾

المطلب الثاني: القوانين الإدارية

تميزت مرحلة الحكم المدني بتنظيم إداري خاص، غرس هيمنة الكولون من خلال استعمال سلطة الحاكم العام الذي غالبا ما كان يخضع لنزواتهم ورغباتهم على حساب الجزائريين، وقد شهد الجهاز الإداري تغييرا واضحا بمجيء الجمهورية التي سمحت بتضاعف المناطق المدنية، منتجة في ذلك سياسة الاستيطان ونزع الملكية، وقد سهلت هذا بإصدار مجموعة من القوانين و المراسيم التي وضعت بين يدي الحاكم العام و الجهاز الإداري⁽⁴⁾، والتي أثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم اليومية، فقد ظهر في عام

(1) جمال خرشى، المرجع السابق، ص 321.

(2) أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 26.

(3) رابح لونيبي و آخرون، المرجع السابق، ص ص 81-82.

(4) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 101.

1870م لوحدها خمسة مراسيم وقوانين تكرر هيمنة المستوطنين في جميع الميادين نذكر منها: (1)

مرسوم 8 أكتوبر 1870م القاضي بإخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان للسلطة الكلية أي لسلطة المستوطنين⁽²⁾، واستطاع هؤلاء التوسيع من نفوذهم وتقويته في المناطق التي يقطنها مسلمون جزائريون وفقا لقانون 24 ديسمبر 1870م، حيث كانت هذه المناطق تديرها أسماء جزائرية معينة من قبل الإدارة الفرنسية، كذلك تم إلغاء العمل بالمكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني⁽³⁾، ومما زاد في الطين بله منح الجنسية الفرنسية بصورة جماعية إلى طائفة اليهود حسب تصريح مرسوم قرار حارس الأختام بباريس : "أدولف كريميو" المؤرخ يوم 24 أكتوبر 1870م⁽⁴⁾، وكان لهذا المرسوم أثر كبير على الوطنيين الذين كانوا يكونون الكراهية و الازدراء لليهود، ولهذا اعتبر هذا الإجراء تحديا لشعورهم خاصة و أن اليهود أصبحوا يكونون جزءا كبيرا من مجلس المشورة الذي أنشأته فرنسا، حيث أجازت لهم جنسيتهم الفرنسية التدخل في شؤون القضاء وهذا الأمر لا يقبله

(1) عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص76.

(2) رابح لونييسي و آخرون، المرجع السابق، ص 84.

(3) عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص77.

(4) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص163.

الضمير الوطني بأي حال من الأحوال⁽¹⁾، كذلك قضى هذا الأخير بإلغاء منصب الحاكم العام ووكيله و السكرتير العام و المجلس الأعلى في الجزائر.⁽²⁾

ليليه تطبيق الإدارة الاستعمارية لسياسة الزجر و الإرهاب ضد الأهالي، حيث أصدرت يوم 28 جوان 1881م، ما يعرف بقانون الأهالي أو الأنديجينا Les Codes de l'indignat، وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الجزرية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام، وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م⁽³⁾، ولقد تقرر عام 1896م تعيين متصرف إداري في معظم البلديات بهدف تطبيق هذا القانون على المسلمين وحملهم على الطاعة بالقوة و الظلم و القهر، وتم منح المسؤولين المدنيين السلطات الجزرية⁽⁴⁾، و استكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897م، واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف و الأحوال حتى تم إلغاؤها عام 1930م، ولكن العمل بها استمر إلى غاية قيام ثورة نوفمبر⁽⁵⁾، ومن أهم ما جاء فيه:

-
- (1) ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر - الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين - (1918-1934)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص25.
 - (2) جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)، (د.ط)، دار المعرفة، القاهرة، د س ن، ص252 .
 - (3) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص38.
 - (4) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962م)، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2002، ص227.
 - (5) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص38.

السماح للإدارة المدنية في الجزائر بسجن الأفراد ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي وفرض غرامات مالية على كل شخص يتلفظ بكلمات معادية لفرنسا أو التأخر في دفع الضرائب. (1)

وفي نفس السنة أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم إلحاق الجزائر بفرنسا إداريا في 26 أوت 1881م الذي ظل معمولا به إلى غاية 1896م⁽²⁾، وبمقتضاه أصبحت كل المصالح الإدارية الجزائرية تابعة للوزارات المتخصصة بباريس، ليجعل هذا المرسوم الحاكم العام وسيطا بين عمال العمالات و القادة العسكريين الإداريين من جهة و الوزارات المتخصصة في باريس من جهة أخرى، وهذا الأخير الذي طبق سياسة الإدماج و التي لطالما طالب بها المستوطنون. (3)

وفي 1889 صدر تشريع يقضي بإدماج الأوربيين في الجنسية الفرنسية من جهة والحد من هجرة العناصر الغير الفرنسية من جهة أخرى⁽⁴⁾، أي أن أبناء الأجانب الذين يولدون بالجزائر يعتبرون فرنسيين إلا إذا أرادوا عند بلوغهم سن الرشد البقاء على جنسية

(1) عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص77.

(2) ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص52.

(3) صالح عباد، الجزائريين...، المرجع السابق، ص126.

(4) ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص54.

آبائهم⁽¹⁾، و في هذا الشأن صرح الوالي العام "تيرمان" (tirman)⁽²⁾: " ... حيث أن الأجانب لا يرغبون في الجنسية الفرنسية، فما علينا إلا أن نجعلها إجبارية عوض أن نرغمهم على انتحالها"، وفي إحصائيات 1911م كان عدد الفرنسيين يبلغ 752 ألف نسمة و 189 ألف أجنبي، ليصبح في سنة 1936م عدد الفرنسيين 819 ألف نسمة و 127 ألف أجنبي ومن الملاحظ أن التجنس الأوتوماتيكي ساهم في نجاح التعمير أكثر مما ساهمت فيه الهجرة الفرنسية ولا التجنيس الفردي.⁽³⁾

أما في 22 ماي 1900م، وضعت الحكومة الفرنسية مشروعا يقضي بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر⁽⁴⁾، ليطبق ذلك في 19 ديسمبر 1900م ما عرف بالحكم الذاتي المالي في الجزائر، وهو الإجراء الذي نادى به الكولون ومؤيدوهم منذ وقت بعيد⁽⁵⁾، وبعبارة أوضح فهو سلطة المعمرين الحقيقية لأنه أطلق أيديهم على إدارة الشؤون المالية و الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة بالجزائر⁽⁶⁾.

(1) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص66.
 (2) تيرمان: ولد لويس تيرمان في 29 جويلية عام 1837م بميزيير (أردان)، كان دكتور في القانون، عين مستشارا للمحافظة عام 1863م، ثم أصبح الأمين العام في ميزيير عام 1870م. أنظر: Narcisse Faucon, Livre D'or De L'Algérie , Préface De M. Le Colonel Trumelet , Paris, 1889,p537 .

(3) فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر الرحال، منشورات ANEP ، الجزائر، 2005، ص85.
 (4) صالح عباد، الجزائريين ...، المرجع السابق، ص56.
 (5) أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص28.
 (6) محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص341.

ليليه إصدار فرنسا لمرسوم الخدمة العسكرية الإجبارية عام 1912م بالنسبة للمسلمين الذين كانوا رعايا فرنسيين⁽¹⁾، حيث ينص هذا الأخير على أداء كل شخص جزائري بلغ سن الثامن عشر الخدمة العسكرية لمدة ثلاثة سنوات⁽²⁾، وقد ولد هذا القرار شعورا بالاستياء لدى كل الجزائريين⁽³⁾، حيث ظهرت حركات معادية للتجنيد الإجباري حرضت النفوس وزادت من الغليان الاجتماعي و السياسي ضد قانون الأهالي، بل هي التي كانت وراء سياسة التعديل و التخفيف من هذا القانون، وليست إرادة السلطة الاستعمارية كما يحاول البعض إيها منا بها، وهذا ما يفسر تقلص المخالفات من 11 مخالفة سنة 1881م إلى 8 مخالفات سنة 1914.⁽⁴⁾

لنتتهي السلطات الاستعمارية إلى إصدار قانون التهجير في 1914م، و الذي يهدف إلى نقل الجزائريين إلى فرنسا و إجبارهم على المشاركة في ح ع1 التي كانت فرنسا طرف فيها.⁽⁵⁾

-
- (1) فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد المنور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص31.
 - (2) عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص78.
 - (3) شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: فيصل الأحمر و آخرون، دار بهاء الدين للنشر، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص100.
 - (4) ولد النبيه كريم، سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع2، جامعة الوادي، ديسمبر 2011، ص9.
 - (5) عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص78.

المطلب الثالث: النظام القضائي

لقد اعتبرت فرنسا العدالة الإسلامية عدالة متخلفة ومرتشية، فاهتمت بإدماجها في عدالتها اهتماما بالغا، لتتمكن في عام 1870م من إضعاف صلاحيات وتأثير هذه العدالة، حتى عدت شيئا هزيبا أمام الزحف القوي للنظام الفرنسي القضائي⁽¹⁾، ولم تكن هذه رغبة الكولون فقط، بل كانت رغبة الولاة العاملين مثل الأميرال "دي قيديون" نفسه (1871-1873م) ، حيث عبر عنها بقوله: "على القاضي المسلم أن يختفي، فالغزاة هم نحن، فهل لنا أن نتعلم كيف نجراً"⁽²⁾، وطبقته عبر مجموعة من المراسيم و القوانين تمثلت في:

مرسوم 28 أكتوبر 1870م الذي أقام هيئات محلفين في المحاكم الجنائية من المستوطنين و اليهود فقط، فأصبح مصير المتهمين المسلمين بذلك بأيدي أعدائهم الدينيين و القوميين، ونتج عن ذلك إعدام 71 جزائري عام 1872م بمجرد اتهامهم بالتسبب في حرق الغابات.⁽³⁾

ليليه صدور مرسوم 26 جويلية 1873م الذي ينص على هيمنة القانون المدني الفرنسي في المجال العقاري لخدمة مصلحة المستوطنين، وبهذا يجرّد القاضي المسلم من

(1) رابح لونيسي و آخرون ، المرجع السابق، 88.

(2) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار و التحرر في إفريقيا و آسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص73.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 238.

وظيفته كموثق للعقود العقارية⁽¹⁾، كذلك تم تعيين قضاة السلم التابعين لهيئة الجيش بالإقليم العسكري وذلك في 10 أوت من نفس السنة، ليصبح قاضي السلم المعين مكان القاضي المسلم مؤهلا ليصبح قاضي الحق العام فيما يتصل بالقضاء الإسلامي.⁽²⁾

وفي 29 أوت 1874م تم إخضاع منطقة القبائل إلى تنظيم خاص تابع إلى ولاية القضاء الفرنسي المتمثل في محاكم الصلح و المحكمة الابتدائية الكبرى،⁽³⁾ حيث تم تقليص صلاحيات القضاء الإسلامي إلى الحد الأدنى فمئذ 1886م أصبح القضاة الفرنسيون هم الذين يتولون الفصل في المنازعات المالية و العقارية التي تنشأ بين الجزائريين، وهؤلاء القضاة لهم صلاحية الفصل في القضايا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أو القانون الفرنسي حسب اختيار المنازعين⁽⁴⁾، حيث خفض تدريجيا عدد المحاكم للقضاء الشرعي من 184 إلى 61 عام 1890م⁽⁵⁾، وبمقتضى قانون 1 جوان 1894م سمح للقاضي بالتنقل في الأماكن العامة و إقامة المحاكمات العمومية و الفصل في المنازعات العقارية غير الخاصة

(1) رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال فترة (1830-1892م)، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع4، جامعة 8 ماي 1945 قالة، جانفي 2009، ص20.

(2) جمال خرشي، المرجع السابق، ص327.

(3) مزيان سعيدي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914م)، ج2، دار سيدي الخير، الجزائر، د.س ن، ص60.

(4) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص132.

(5) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص97.

بالقانون الفرنسي، وتكوين غرفة إعادة النظر الإسلامية على مستوى محكمة الاستئناف بالجزائر. (1)

وقد أنشأت محاكم خاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم عرفت بالمحاكم الزجرية سنة 1902م، وذلك عوضا عن محاكم الدرجة الأولى العادية، ويرأسها شيخ البلدية أو أحد ممثلي الإدارة بدلا من قضاة الصلح، و استبدل كذلك محاكم الجرح بالمحاكم الجنائية فيما يخص مخالفات الأهالي⁽²⁾، لتتشكل في 22 مارس 1905م لجنة من رجال القانون بغرض تشويه وتحريف الشريعة الإسلامية. (3)

ويتبين مما سبق أن سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة تميزت في هذه المرحلة بإنهاء العمل بالقوانين الفرنسية الجزائرية المستمدة من الشريعة الإسلامية، و إحلال القوانين الفرنسية محلها تدريجيا⁽⁴⁾، وبذلك أصبح القضاء في الجزائر المدنية قضاء فرنسي و أن أهل البلاد ليس لهم أدنى مشاركة فيها. (5)

-
- (1) محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين (1881-1914م)، وزارة الثقافة، الجزائر، د.س ن، ص77.
- (2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص41.
- (3) شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص98.
- (4) عبد الله المقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، دم، 2014، ص120.
- (5) أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص138.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية

المطلب الأول: سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي

شجعت حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة حركة الاستيطان ونهب الأرض من الفلاحين الجزائريين، فبعد التوطين العسكري في عهد ملكية يوليو، و التوطين الرأس مالي في عهد الجمهورية الثانية، عملت حكومة الجمهورية الثالثة على توطين عدد كبير من الفرنسيين في الجزائر⁽¹⁾، حيث رسمت الجمهورية خطة لنقل 200 ألف مستوطن، واعتمدت مبلغ 50 مليون لتنفيذ المرحلة الأولى من عمليات الهجرة⁽²⁾، فقامت بترحيل عدة آلاف من سكان منطقتي "الألزاس" و "اللورين" الذين تمسكوا بفرنسيتهم ورفضوا الخضوع للاحتلال الألماني⁽³⁾، حيث أصدرت الجمهورية قانون تمنح بمقتضاه 100 ألف هكتار من الأراضي إلى المهاجرين الفرنسيين⁽⁴⁾، لزيادة المساحات التابعة لها بالجزائر بعد أن فقدت الألزاس واللورين⁽⁵⁾، وزرعت نصف مليون هكتار التي صادرتها من القبائل التي شاركت في ثورة "المقراني" القائمين بنشاط عدائي ضد فرنسا أو ضد القبائل التي كانت تحت السلطة الفرنسية

(1) عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، (دط)، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص616.

(2) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص173.

(3) رابح عامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس، ط5، منشورات ANEP، الجزائر، 2001، ص49.

(4) أبو قاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص108.

(5) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص616.

(1)، حيث كانت هذه المصادرات تخدم هدفين: قمع انتفاضة الجزائريين ضد التواجد الفرنسي و الحصول على الأرض، خاصة أراضي العرش التي كانت تشكل عائقا أمام التوسع الاستيطاني، (2) واستعملت الغرامة التي حصلت عليها من غرامات الحرب و التي فرضتها على هذه القبائل، (3) حيث بلغ مجموع الغرامات التي فرضتها حوالي 50 مليون فرنك ذهب، كما بلغت مساحات الأراضي التي صودرت قرابة 450 ألف هكتار (70 %) من مجموع ثروة هذه المناطق (4)، وقد أدت سياسة التوطين هذه إلى تزايد عدد الأوروبيين بالجزائر، فتعددت مستوطناتهم السكنية (5)، وخلال الفترة الممتدة من (1872-1896م) سجل تطور حركة المستوطنين الأوروبيين على النحو التالي: (6)

الأوروبيين	السنة
265000	1871م
280000	1872م
430000 بما فيهم فرنسيين	1886م
578000 بما فيهم المتجنسين	1896م

- (1) محمد السعيد قاصري، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1830-1962)، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013، ص324.
- (2) صلاح عباد، المعمرون...، المرجع السابق، ص74
- (3) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 616.
- (4) جمال قنان، المرجع السابق، ص.125
- (5) نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط3، جريدة البصائر للنشر، الجزائر، 2013، ص31.
- (6) محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص325.

ليبلغ مع مطلع القرن العشرين 217 مستعمرة، بعد أن استقر بالجزائر أكثر من ربع مليون مهاجر أوروبي (260 ألف نسمة) ما بين سنتي (1870 - 1900م)⁽¹⁾، مما أدى إلى خضوع الجزائريين لسلطة المستوطنين (الكولون)، ولم تقف الشركات الرأسمالية عند حدود توظيف رؤوس أموالها و استثمارها في المجال الزراعي بل تعدت ذلك إلى المجالات الصناعية و التجارية و المنجمية، وكان لذلك تأثير مباشر على الحالة المعيشية للفرد الجزائري⁽²⁾، حيث يقول المؤرخ ليسبيس "Lespés" في ذلك "...بأن الأهالي المجريين من أملاكهم دون أي تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول..."⁽³⁾، كذلك يقول النائب الراديكالي موريس فيوليت الذي كان سابق حاكما عاما للجزائر: "إنها لحالة فاجعة حقا.... لقد استطعت أن أرى كما تستطيعون أن تروا أنتم أنفسكم إذا ذهبتم إلى الجزائر، حالة البؤس التي دفعت إليها الأكثرية الساحقة من السكان هناك: فثمة الأكواخ المبنية من أغصان الشجر، و الغطاء المهلهل المفروش على الأرض، و الأدوات المنزلية البدائية، ولا أثار هناك..."⁽⁴⁾.

(1) نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص31.

(2) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، (دط)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص18.

(3) Mostefa Lacheraf, L'Algérie Nation et société, François Maspero, Paris, 1965, p202

(4)ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، تر: محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، د.س ن، ص8

وهكذا حول الاستعمار الشعب الجزائري إلى يد عاملة زراعية ضخمة حتى قال بعضهم عن جزائري اليوم أنهم يشبهون جزائري 1830م، فهم يفلحون الأرض نفسها، و إن يكن هناك فارق بينهما فهو أن الجزائريون اليوم أجراء فيها وليسوا ملاكا لها،⁽¹⁾ كما ارتكزت السياسة الفرنسية على عدة وسائل للحصول على مزيد من الأراضي على حساب ملكية الجزائريين ففي حالة الحرب اعتمدت على القوانين التعسفية كقانون الاستلاب 1871م سالف الذكر أما في حالة السلم فتوجهت إلى إصدار قوانين عقارية مثل:⁽²⁾

أ- قانون "وراني"⁽³⁾ أو تفكك الأسرة 1873م:

انتخب بعجلة بعد مجيء الجمهورية الثالثة لغرضين اثنين: لمواجهة التمرد عام 1871م من جهة، وتشريعات نهاية الإمبراطورية الثانية (قانون مجلس الشيوخ سنة 1863م) من جهة أخرى، هذا القانون يسمح بفرنسة كل الأراضي أو على الأقل فرنسة جزء منها⁽⁴⁾، حيث

(1) جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، دار القومية للطباعة و النشر، دم، د.س ن ، ص ص 12-11.

(2) احميدة عميروبي و آخرون، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص53.

(3) فارني: طبيب جراح ولد سنة 1810م، عين مساعد جراح في مستشفى وهران 1832م، حيث استقر منذ ذلك الوقت في الجزائر، ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، عين مدير للشؤون الدينية في مقاطعة وهران عام 1848م، ثم عين مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849م أنظر: صالح عباد، المعمرون... ، المرجع السابق، ص77.

(4) Djilali Sari, La dépossession Des Fellahs (1830-1963), ENAG Edition, Alger, 2010, p50

أقام هذا القانون الملكية الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية التي بقيت محافظة على صفتها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة حتى ذلك الحين، رغم ما تعرضت له من مساس بفعل إجراءات المراسيم السابقة، وفي نفس الصدد أوضح "كامبون" الحاكم العام (1891-1897م) في تدخلاته أمام مجلس الشيوخ يوم 30 ماي 1893م بأن قانون " فارني" كان يهدف إلى فتح الملكية الأهلية التي بطبيعتها وحالتها غير قابلة للتجزئة⁽¹⁾، فنصت المادة الأولى من القانون على أن تأسس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها و الانتقال التعاقدى للملكيات و الحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي بموجب نص هذه المادة و يطلق عليها القانون الفرنسي⁽²⁾.

وطبقا للمادة 20 من نفس القانون، على أن الأراضي التي تثبت فيها الملكية الجماعية لصالح قبيلة تؤسس الملكية الفردية بمنح قطعة أو عدة قطع أرضية لذوي الحقوق وبتسليم سندات⁽³⁾، كما مس أيضا هذا القانون: الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجمع، كذلك الأملاك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط أو الإداريين إضافة للأملاك العقارية الواقعة داخل المناطق التي جرى عليها تطبيق

(1) صالح عباد، المعمرون، المرجع السابق، ص ص 77، 78.

(2) جمال بلعيدوني، السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1962م) ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص48.

(3) الطاهر ملاحسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية في الجزائر (1830-1962م) ، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 36، 37.

مرسوم 21 جويلية 1846م⁽¹⁾ وهي معفاة منه⁽²⁾، وعن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون الجزائريون مرة أخرى ومجددا فريسة للمضاربين بعد حصولهم على سندات الملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين.⁽³⁾

وباختصار فإن قانون 26 جويلية 1873م الذي أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي، وعمل على إقرار الملكية الفردية قد اعتبر ابتكارا مثيرا للاهتمام، وهو الذي قرر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها، لأنه يهدف إلى القضاء على القوانين الشرعية و أشكال التعاون و التضامن.⁽⁴⁾

وتظهر نتائج هذا القانون بوضوح أكبر في الإحصائيات التي تبين انتقال ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوربيين و العكس، يتضح من الأرقام التي أوردها تقرير قارني، أن الجزائريين لم يبيعوا في فترة تسع سنوات (1863-1871م) سوى 52005 هكتار من

(1) ينص مرسوم 21 جويلية 1846م على صلاحية عقود البيع التي يحملها الفرنسيون و التي كانت عرفية، كما نص على ضرورة فحص عقود الملكية التي يحملها الجزائريون وكانت القبائل و العشائر تزرع الأرض منذ آلاف السنين بدون عقود ملكية، وبناء على ذلك تم حصر الأراضي المحيطة بمدينة الجزائر، وسرقة 55.000 هكتار وتمليكها للأوربيين كما صادر 95000 هكتار وجعلوها ملكا للدولة انظر: عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 611.

(2) عدة بن داهاة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، دار الكوثر، د م، 2015، ص 394.

(3) عدة بن داهاة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات المقاربة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873م) ، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 149 .

(4) عدة بن داهاة، الاستيطان و الصراع، المرجع السابق، ص 393.392

أراضيهم مقابل شرائهم لمساحة 11320 هكتار من أراضي الأوروبيين، أي أنهم لم يخسروا خلال هذه الفترة سوى 40685 هكتار، كما يتضح كذلك أن الجزائريين لم يكونوا يقبلون على بيع الأراضي إلا في حالة الأزمات، ليخسر الجزائريون ما بين (1877-1898م) مساحة حوالي 432388 هكتار⁽¹⁾، و لكن بسبب الانتقادات التي وجهت لهذا القرار اقترح المجلس الأعلى للحكومة في 14 ديسمبر 1880م تعديل القانون أو اقتراح البديل²، وهو ما تجسد في 22 أبريل 1887م و الذي نص على بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها³، حيث منح هذا القانون الوسيلة القانونية للأوروبيين بشراء الأراضي بشكل جماعي، و ما إن حلت سنة 1919م حتى خسر الجزائريون حوالي سبعة ملايين و نصف هكتار (بسبب قانون 1873م و ما لحقه من قوانين أخرى)⁴

ب - قانون 16 فيفري 1897:

يعتبر هذا القانون حلا وسطا بين الطرفين لإنهاء واحدة من بين الانتهاكات لقانوني 1873م و 1887م ، ولتجنب هذه الممارسة الفاضحة "البيع بالشيوع" فإن الإجراءات التي

(1) صالح عباد، الجزائريون بين.... المرجع السابق، ص116.

(2) محمد بليل ، المرجع السابق، ص 137.

(3) احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 54.

(4) Benyamin Stora, Algérie Histoire Contemporaine(1830-1988),Edition Casbah, Alger,2004,p31

وضعت من القانونين السابقين قد ألغيت،⁽¹⁾ حيث استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان "كولان" (colin) مقرر فيها، وتحول المشروع إلى قانون 16 فيفري 1897م، وتتسم ملامحه في تجديد مسألة التمييز بين أراضي العرش التي أهملت في قانون 1873م و 1887م، فأصبح العقار يخضع للقانون الفرنسي مهما كانت صفة مالكة إلا في تخفيضات ثلاث: - البيع بالمزاد العلني أو التجزئة التي تتم بين الأهالي ؛

- المتاجرة العقارية بين الأهالي و التي يمكنها أن تحدث في بعض المناطق المحددة بقرار صادر عن الحاكم العام ؛

- أما التخفيض الثالث يهدف إلى حماية الأهالي الذين يجردون عن طريق المزاد المكلف⁽²⁾، ومنه فهذا القانون الذي حل محل قانون 1887م، لم يغذي الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية، لاعتباره اقتراح تطبيق إجراءات قانون 1887م فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك.⁽³⁾

كما جاء قانون 4 أوت 1926 ليتم قانون 1897،⁽⁴⁾ ويوسع من نطاق تطبيق أحكامه، ليعمم على أراضي الصحراء و الجنوب، التي خضعت للإجراءات التمهيدية المقررة

(1) Djilali Sari, OP.Cit, p53

(2) عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع...، المرجع السابق، ص412.

(3) المرجع نفسه.

(4) Loi du 4 Août 1926, modifiant la loi du 16 Février 1897 sur la propriété foncière en Algérie, journal officiel, 5 Août 1926, p8850

بقانون 1863م، كما جاء المشروع الفرنسي من خلال قانون 1926م، بصيغة جديدة لبيع الأراضي التي تكون محل تحقيق في صورة "بيع واقف على شرط مع الإيجار" لتسريع عملية اكتساب المستوطنين أكبر مساحة ممكنة من أراضي الأهالي⁽¹⁾ لتطبق أحكام هذا القانون سنة 1928م.⁽²⁾

المطلب الثاني: السياسة المالية (نظام الضرائب) :

من بين أدوات القهر التي استخدمتها إدارة الاحتلال لنهب ممتلكات الناس وتفجيرهم و إذلالهم تأتي مسألة الضرائب كأداة فعالة استخدمت لهذه الغاية، فمنذ غزو البلاد أخضع الجزائريين إلى نوعين من الضرائب⁽³⁾: الضرائب الأوروبية و الضرائب الأهلية، فهذه الأخيرة كانت تضم العشور و الزكاة فالأولى تتمثل في ضريبة على نتاج الفلاحة⁽⁴⁾، وامتدت منذ 1886م إلى المحاصيل التي يتم حشها و إلى الأشجار، وانضافت إلى الرسوم على الدواب⁽⁵⁾، وقد استنزفت العشور في حدود 1873م ما بين 13 و 14% من مداخيل الفلاحين و قدرت قيمتها السنوية ما بين عامي (1877-1892م) بنحو 12.8 مليون فرنك،⁽⁶⁾ أما

(1) نعيمة حاجي، النظام القانوني لأراضي العرش في الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص35.

(2) Décret du 19 juin 1928 pris en exécution de la loi du 4 aout 1926, journal officiel de 22 juin 1928, p6926

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص129.

(4) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر...، المرجع السابق، ص284.

(5) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص228.

(6) رابح لونيسي و آخرون، المرجع السابق، ص98.

الزكاة فهي كانت تفرض على المواشي، وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض كانت تابعة للدولة⁽¹⁾، ومن هذه الضرائب نجد أيضا اللزامة فقد استندت هذه الأخيرة إلى مبدأ الحفاظ على قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجيش في المناطق الريفية، و أهم الجهات التي خضعت لها نجد بلاد القبائل، الأوراس وغيرها....⁽²⁾.

وفي 13 جويلية 1874م أقرت الإدارة من جديد ضريبة أخرى لزيادة مداخيل الخزينة الفرنسية عرفت بالضريبة العربية، ومعنى ذلك أن الجزائريين الفقراء كانوا يدفعون ضرائب أكثر مما يدفعه المستوطنون الأغنياء، وعلى سبيل المثال نذكر ما تم في عمالة قسنطينة حيث دفع الأهالي باسم الضريبة العربية بين (1883-1900م) ما يقارب 14538965 فرنك، في حين دفع المعمرين 3795707 فرنك خلال نفس الفترة.⁽³⁾

أما الضرائب الأوروبية فكانت تتمثل في: الضريبة العقارية على الأملاك المبنية أو الغير المبنية، الضريبة على الدخل، رأس المال المتقل، و الضريبة على الأرباح الفلاحية و الصناعية و التجارية هذا من حيث الضرائب الشخصية⁽⁴⁾، أما الغير الشخصية وهي التي تستخلص مباشرة من المواد المستهلكة ويدفعها العموم على مقدار الاستهلاك أهمها: الضريبة على التبغ و الدخان و الكحول وتجارة الخمر إضافة إلى معالم الديوانة التي

(1) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر... ، المرجع السابق، ص284.

(2) رابح لونيسي و آخرون ، المرجع السابق، ص98.

(3) احميدة عميراي و آخرون، المرجع السابق، ص57

(4) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر... ، المرجع السابق، ص284.

تستخلص على البضائع الأجنبية....⁽¹⁾ ، وما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيم المتعارف عليها في ذلك الوقت أنه عندما تقرر إلغاء ضرائب العشور، نزلت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من 9 مليون إلى 2.5 مليون فرنك سنويا.⁽²⁾

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة الاقتصادية على المجتمع الجزائري (الهجرة)

لقد ابتلت الجزائر بأفزع استعمار عرفه التاريخ، فلم يكتف بالاحتلال و اغتصاب الأراضي وتجويع الشعب وتجهيله وتحطيم مقوماته بل جعل من الجزائريين عبيد للمعمرين يستغلونهم متى شاءوا وكيفما شاءوا، وهذه السياسة الوحشية دفعت بالجزائريين في أول الأمر إلى الهجرة للمشرق⁽³⁾، ويمكن حصر الأسباب التي دفعت بهم للهجرة لهذه المنطقة فيما يلي:

يعتبر العامل الديني من المؤثرات في حركة الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي (سوريا، فلسطين، لبنان) ، فالسبب بسيط هو أن مبادئ الدين الإسلامي ترفض مطلقا إخضاع المسلمين كرها إلى أية قوة كانت أجنبية أو غيرها، وبذلك عندما تأكد الجزائريون من عدم هزم فرنسا التي جردتهم من أبسط حقوقهم قرروا ترك هذه البلاد اللعينة، التي داهمها

(1) أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر...، المرجع السابق، ص80.

(2) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص156.

(3) محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939م)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص27.

المستعمر و دنس مقدساتها و انتهاك حرمتها،⁽¹⁾ و الاستيلاء على أجود الأراضي إذ أنه خلال قرن من الاحتلال (1830-1929م) كان الاستعمار الفرنسي قد بني 928 قرية استيطانية، ووزع ما يقارب 1.5 مليون هكتار على الأوروبيين من أجود أراضي الجزائر، وحوّلت إلى إنتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الأوروبيين وخاصة كروم الخمر، وفي المقابل نجد أراضي الجزائريين تمتاز بالقحط و الانجراف، وقد قدرت بنحو 2.5 مليون هكتار وتمثل 90% من النشاط الاقتصادي للجزائريين، أما المردود الإنتاجي فلا يساوي أكثر من نصف مردود أراضي المعمرين، وذلك بسبب اختلاف الوسائل، الطرق ونوعية الأرض⁽²⁾، كذلك نذكر من الدوافع الأخرى التي أدت بالجزائريين للهجرة السياسة الضريبة المتبعة، و التي طبقتها السياسة الاستعمارية من أجل تلبية متطلبات المشروع الاستعماري من جهة أي توفير الفائض المادي لخدمة المشاريع الاستعمارية كبناء المستوطنات و شق الطرقات.. إلخ، ومن جهة أخرى تفكير الجزائريين.⁽³⁾

ويتبين من خلال الجدول التالي عدد المهاجرين نحو بلاد المشرق في سنوات (1888-

1895-1898):

(1) عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918م)، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص14.

(2) احميدة عميراي، المرجع السابق، ص50.

(3) جمال يحيوي، دوافع الهجرة الجزائرية، أعمال اللقي الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830-1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص51.

عدد المهاجرين	البلد المهاجر إليه	السنوات	البلديات
347 شخص	سوريا	1888	الجزائر
231 شخص	سوريا	1888	قسنطينة
600 شخص ⁽¹⁾	دمشق	1898	تيزي وزو وضواحيها
20000 مهاجر ⁽²⁾	سوريا	1911	تلمسان

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن أكثر الهجرات كانت نحو سوريا، حيث نجد أنه في سنة 1888م هاجر قرابة 372 شخص⁽³⁾، ليس بحثا منهم على لقمة العيش ولكن خوفا على تربية أبنائهم وعلى تعليمهم، ونشأتهم التي كانوا يحرصون كل الحرص على أن تكون إسلامية المنبع عربية المنهج، أما في سنة 1907م وصل إلى أكثر من 8500 مهاجر جزائري يتوزعون عبر القرى و الأرياف السورية.⁽⁴⁾

أما الهجرات الأخرى نجدها باتجاه أوروبا وخاصة فرنسا، فإذا كان القصد من هجرة الأوربيين إلى الجزائر هو ملئ البلاد بجنس آخر غير جنس سكانها الأصليين، فإن هجرة الجزائريين إلى فرنسا هي الهجرة المقابلة لها، لم يكن الدافع إليها هو حب السيطرة أو إحلال

(1) عمار هلال، المرجع السابق، ص ص 43-54.

(2) نجد أن هجرة 1911 كانت احتجاج على فصل الدين عن الدولة ومظاهر أخرى منها: مصادرة أراضي الأحياس و أراضي المسلمين وقانون الأهالي وغيرها: انظر علي تابلت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص20.

(3) Charles robert Ageron, genèse de l'Algérie algérienne, éditions Bouchene, Paris , 2005, p 75

(4) عمار هلال، المرجع السابق، ص103.

شعب آخر (1)، إنما السبب الرئيسي وراء ذلك هو السبب السياسي الإيديولوجي الذي كان يتمثل في رفض العيش تحت سيطرة غير سيطرة المسلمين أي السيطرة الاستعمارية، (2) إضافة إلى وجود دافع اقتصادي و اجتماعي و نفسي، المتمثل في البحث عن مصدر للعمل الشريف و الشعور بالكرامة المهذورة في الجزائر و البحث عن جو تتوفر فيه الحرية الشخصية المفقودة فيها في ظل الاحتلال (3)، ليتضاعف عدد المهاجرين خاصة بعد تأزم الوضع سنة 1912م من خلال إصدار فرنسا لقانون يقضي بتجنيد الشباب الجزائري للدفاع عنها. (4)

وفي المقابل مارست فرنسا التهجير الإجبار للجزائريين أثناء ح ع1، حيث أصدرت قانون سنة 1914م يلغي قانون 1874م القاضي بتقنين الهجرة (5) ، و ابتداءا من 1916م ثم تأسيس مصلحة عمال المستعمرات التي كانت تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية، كانت مهمتها تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا (6) ، للزج بهم في حرب لا تعنيهم و

(1) رابح عمامرة، المرجع السابق، ص ص 51-50.

(2) Djilali sari et autre, L'émigration Algérienne en Europ, publications du centre National D'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1^{er} Novembre 1954, 2007, p36

(3) رابح عمامرة، المرجع السابق، ص 51.

(4) على محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر ، دار المعرفة، بيروت، د.س ن، ص ص 725-724.

(5) احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 51.

(6) عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939م) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 14.

للعمل في مصانعها وحقولها من أجل ملئ الفراغ الذي تركه التجنيد في الجهاز الاقتصادي الفرنسي، وقد بلغ عدد المهجرين الجزائريين نتيجة هذه السياسة نحو 270000 شخص (1)، بين جنود وعمال و مزارعين، وقد زاد عدد هؤلاء المهاجرين من 4 إلى 5 آلاف عام 1912م ليصل عام 1918م إلى 80000 مهاجر، وكانوا يعملون خاصة في قطاعات الصناعات العسكرية و الميكانيكية و البناء و الأشغال العمومية و المناجم و النقل، و تركز معظمهم في مناطق الشمال: باريس مرسيليا وليون، (2) و الجدول التالي يوضح لنا المهاجرين الأوائل الذين تحولوا من عملهم الأصلي إلى عمال في المصانع الفرنسية:

عدد العمال	المناطق	نوع العمل
2000	مرسيليا	المصابين - المصافي
1500	بادي كاليه	مناجم - مصانع تعدينية
بين 700 و 800	باريس	مصانع للسكر - شركات النقل - ورشات

ويمكن اعتبار أن الهجرة الجزائرية عامة نحو المشرق الإسلامي أو فرنسا نوعا من المقاومة السلبية (3)، التي تخدم مصالح الاستعمار أكثر مما تخدم مصالح الوطن، إلا أنها

(1) احميدة عميراي، المرجع السابق، ص 51.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 322.

(3) عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة.....، المرجع السابق، ص 15.

كانت لها إيجابياتها التي تتمثل في توحيد الجزائريين وتجميعهم،⁽¹⁾ حيث أتاحت للمهاجرين الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي والإطلاع على الاتجاهات السياسية هناك.⁽²⁾

(1) مزيان سعدي ، المرجع السابق، ص ص 88-89.

(2) عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 16.

الفصل الثاني:

أساليب السياسة الفرنسية التعليمية و

الدينية في الجزائر (1870-1919م)

المبحث الأول: السياسة التعليمية

المطلب الأول: محاربة التعليم العربي الإسلامي

منذ احتلال فرنسا للجزائر، عملت السلطات الفرنسية على إقامة منظومة تربوية بديلة عن المنظومة التربوية التي كانت موجودة من قبل، حيث اتبعت سياسة التفريق بين أبناء الأهالي (les indigènes) وبين أبناء الأوروبيين⁽¹⁾، فقد حارب الفرنسيون التعليم العربي الذي وجدوه منتشرا عبر المدارس في المدن و الأرياف بحيث كانت نسبة الأمية متدنية جدا⁽²⁾، وكان هذا التعليم يمول من الأوقاف، ويشهد الفرنسيون بأنه كان يملك ميزانية وافرة ومدارس كثيرة ومعلمين أصحاب قدرة متميزة وبرامج تعليمية،⁽³⁾ فسارعت الإدارة الاستعمارية بتجميد هذا التعليم وذلك من خلال الحروب المتواصلة، و الهجرة الجماعية للعلماء و الأعيان و الاستيلاء المنظم على الأوقاف وموارد الحياة العلمية كالمكتبات و الوثائق⁽⁴⁾، فقد وصل عدد التلاميذ المتمدرسين في المدارس الابتدائية الفرنسية سنة 1870م حوالي 13000 تلميذا، ثم تقلص بعد ذلك بسبب غلق المدارس الإسلامية ليصل سنة 1880م إلى 3172

(1) سميرة بوضياف، ملمح تكوين المعلمين و الأساتذة في الفترة الاستعمارية، مجلة البحوث الدراسات الإنسانية، ع8، جامعة قسنطينة2، 2014، ص66.

(2) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص631.

(3) علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص712.

(4) أبو قاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر (1830-1962م) ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص82.

تلميذا⁽¹⁾، فقد كتب " جول فيري" عن معارضة المعمرين لتعليم الجزائريين فقال: "إن المعمرين يعتبرون الأهالي من جنس بشري منحط لا يصلح إلا للأعمال الشاقة بدون أجره وهذا الاعتقاد منهم هو الذي جعلهم يثورون على فتح مدارس للأهالي لأنهم يعتبرونهم غير جديرين إلا بالإرهاق و القهر".⁽²⁾

وتلبية لرغبة المعمرين أعلن "دي قيون" بسط الإدماج التدريجي وذلك بهدف القضاء على الشخصية الإسلامية و الوطنية،⁽³⁾ حتى تنشأ الأجيال الجزائرية الصاعدة في ظل هذه السياسة المرسومة بنشأة ممسوخة في كل شئ ومقطوعة عن جذورها الأصلية، وبذلك تصبح أسهل انقيادا لسياسة فرنسا و أكثر قابلية لنتائجها وعواقبها الوخيمة على الشخصية القومية للجزائر⁽⁴⁾، حيث أنشأت المدارس الابتدائية الفرنسية موجهة للجزائريين باسم خاص وهو المدارس العربية الفرنسية⁽⁵⁾، لتلقين أبناء الجزائريين تعليما فاسدا يشككهم في هويتهم و إنتاج أقلية متعلمة يستعان بها في بعض الوظائف التي تخدم الاحتلال⁽⁶⁾ ويشمل برامجه

-
- (1) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، (دط)، دار ربحانة للنشر، الجزائر، 2002، ص126.
 - (2) عبد الله شريط ومحمد الميل، (دط)، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965، ص219.
 - (3) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 256-257.
 - (4) رايح عامرة، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية (1931-1957م)، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص107.
 - (5) ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954م)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1898، ص ص 284-285.
 - (6) بشير بلاح، المرجع السابق، ص271

مبادئ اللغة الفرنسية ، القراءة و الكتابة بالفرنسية ومبادئ الحساب ونظام الأوزان و القياسات وكذلك القراءة و الكتابة بالعربية⁽¹⁾، حيث تأسست هذه المدارس في كل من مدن الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة و مستغانم، يشرف على هذه المدارس لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء هم شيخ البلدية، المفتي أو القاضي، وعضو يعين من طرف عامل العمالة ويوجد إلى جانبها هيئة مكلفة بالتفتيش و المراقبة،⁽²⁾ وقد بلغ عدد الجزائريين المسجلين في المدارس الابتدائية في تلك الفترة أي في 1875م حوالي 2378 طفلا بينهم 176 بنتا موزعين بين التعليم العام و المدارس الحرة من مجموع السكان المقدرة عددهم 3 ملايين نسمة.⁽³⁾

ومع ذلك لم تكن هذه المدارس الفرنسية مفتوحة لأبناء الجزائريين و إنما كانت للفرنسيين و الأوربيين، وكان أبناء الجزائريين فيها قلة غرباء في ديارهم، وتبلغ نسبتهم 10% ففي حين يوجد 150 ألف طالب أوروبي، حيث نجد أن الطلاب الجزائريين يبلغون 20 ألف فقط من أصل 200 ألف طالب في سن التعليم⁽⁴⁾، أما في المقابل اعتمدت الأمة على نفسها في سبيل إحياء اللغة العربية فأستت عدد كبير من المدارس الحرة، قدرت نحو 300

(1) عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر، دم، 2013، ص129.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص416.

(3) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار (1830-1944م)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص94.

(4) اسماعيل محمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص396.

مدرسة حرة تعلم القرآن و العربية ومبادئ العلوم العصرية⁽¹⁾، حيث ركزوا بمراحل التعليم الابتدائي لأنه يمثل مراحل التكوين الأولى الناشئة، وعلى أساسها يبنى مستقبلهم في الحياة،⁽²⁾ وقد استطاعت أن تخرج منها ما يزيد عن 150 ألف من الفتيان و الفتيات.⁽³⁾

وبحلول سنة 1883م أراد جول فيري تطبيق التشريع المدرسي الفرنسي الجديد في الجزائر و إنشاء شبكة تتكون من 15 مدرسة تمول نسبة ثلاثة أرباح من باريس⁽⁴⁾، وجعل التعليم إجباريا مما أدى إلى ظهور ردود فعل مناهضة في الوسط الأوروبي الجزائري⁽⁵⁾، فأعلن شيوخ البلديات رفضهم لبناء مدارس لما سموه " جماهير الصعاليك " من الأهالي، وتعللوا ببهاظة التكاليف، وفي حدود 1890م لم يكن يرتاد المدارس الابتدائية من أبناء الأهالي سوى 19% من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة،⁽⁶⁾ و الجدول التالي يوضح تطور أعداد التلاميذ الأوروبيين و المسلمين في التعليم الابتدائي ما بين (1882-

1914م):

-
- (1) أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر....، المرجع السابق، ص90.
 - (2) محمد البشير الابراهيمي، عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة، 1964، ص4.
 - (3) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر....، المرجع السابق، ص145.
 - (4) أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية و المقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص49.
 - (5) عبد الحميد زوزو، الاستعمار و التحرر في....، المرجع السابق، ص43.
 - (6) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص43.

نسبة المسلمين إلى مجموع الأطفال في سن الدراسة	أعد تلاميذ المسلمين	تلاميذ أوروبيين	السنة
0.4	3.172	53.666	1882
1.9	12.263	114.776	1892
3.5	25.921	/	1902
(1)4.8	47.263	120.000	1914

فيما كانت تبلغ المصاريف المخصصة للتعليم الابتدائي العمومي 50000 ألف تقريبا

(2)، وتشير الدراسات أن عدد الأطفال المتمدرسين في جميع المدارس العمومية و الخاصة

سنة 1890م يزيد عن 11 ألف تلميذ(3)، لتتوالى صدور عدة قرارات من أجل عرقلة التعليم

الإسلامي و اللغة العربية، حيث صدر في 1904م قرارا ينص على عدم السماح لأي معلم

بتولي إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحه إياها عامل العمالة أو قائد الفيلق

(1) رايح لونيبي و آخرون، المرجع السابق، ص103.

(2) محمد البشير الإبراهيمي، آثار محمد البشير الإبراهيمي، تر: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص224.

(3) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1900م)، (دط)، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص225.

العسكري⁽¹⁾، ليليه في 21 مارس 1908م القرار الذي طالب فيه مؤتمر الزراع بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين.⁽²⁾

المطلب الثاني: المراحل التعليمية في الجزائر خلال حكم الجمهورية الثالثة:

خصص للتعليم المتوسط 3 مدارس: العاصمة، قسنطينة و تلمسان، مهمتها إعداد موظفين في القضاء الإسلامي، وكان يديرها جزائريون متمكنين من العربية، ومنذ سنة 1877م أدمجت في التعليم الفرنسي تحت المدارس الفرانكو إسلامية، إضافة لهذا التعليم هناك نوع آخر وهو التعليم المزدوج،⁽³⁾ حيث كان المستوطنون يرفضون تعليم الشباب الجزائري⁽⁴⁾، خوفا من أن يطالب بحقوقه السياسية و المساواة مع الفرنسيين، ولهذا نجح المستوطنون في إقامة مدارس لأبنائهم لمواصلة التعليم العالي لكنهم أغلقوا الباب في وجوه الجزائريين، حيث أصبح عددهم في الانخفاض منذ سنة 1872م إلى 85 تلميذ فقط في مدرسة العاصمة.⁽⁵⁾

(1) رابح عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص136.

(2) سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيلت للنشر، الجزائر، 2013، ص46.

(3) علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص713.

(4) فريد حاجي، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (1837-1939م)، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص271.

(5) علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص714.

أما التعليم الثانوي في عهد الجمهورية الثالثة كان مخصص له سنة 1886م 18 مدرسة ثانوية ومعهدا أبرزها ثانوية الجزائر و ثانوية قسنطينة وثانوية وهران⁽¹⁾، وكانت المؤسسات التعليمية الأخرى التي تقدم تعليما ثانويا تسمى بالكوليجات أو المعاهد البلدية وعددها 09 ، يضاف إليها ثانويتان حرتان و أربع حلقات ذات طابع ديني مسيحي،⁽²⁾ حيث بلغ عدد الطلاب الجزائريين 5300 طالب، في حين بلغ عدد التلاميذ الأوروبيين 34868 ألف⁽³⁾، فنجد أن هذه الثانويات ضمت 84 تلميذا جزائريا قبل سنة 1900م و 150 تلميذا قبل سنة 1914م، وتخرج من كلية الجزائر العاصمة 34 طالب حائز على شهادة البكالوريا،⁽⁴⁾ و الجدول التالي يوضح تطور أعداد التلاميذ في الطور الثانوي من (1899-1914م):

السنة	عدد التلاميذ الجزائريين	مجموع عدد التلاميذ
1899	84	/
1910	180	/
1914	386	/ ⁽⁵⁾

أما بالنسبة للتعليم العالي نجده قد قطع أشواطاً كبيرة بالنسبة للفرنسيين و الأوروبيين، ولكن حظ الجزائريين فيه كاد يكون غائبا، و الواقع أن الفرنسيين ظلوا يرسلون أبنائهم

(1) أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع السابق، ص301.

(2) صالح فركوس، الوجيز في الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال (814ق.م-

1962م)، مطبعة المعارف، د.م، 2015، ص210.

(3) اسماعيل محمد ياغي، المرجع السابق، ص396.

(4) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص51.

(5) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص104.

ليواصلوا تعليمهم الجامعي إلى فرنسا نفسها، ولم تشهد الجزائر نواة الدراسات العليا إلا خلال السبعينات من القرن الماضي⁽¹⁾، حيث شملت جامعة الجزائر على أربع كليات، أولها كلية الحقوق وهي تدرس الحقوق العامة و الفرنسية و النظم الجزائرية و القوانين الإسلامية وتمنح شهادة الليسانس في الحقوق و الدكتوراه⁽²⁾، وثانيها كلية الطب التي كان الفضل في إنشائها إلى الماريشال "راندون"⁽³⁾، وثالثها كلية الآداب وتدرس الأدب الفرنسي⁽⁴⁾، إضافة إلى كلية العلوم، حيث كانت هذه الكليات فرنسية روحا ومحتوى وليس لها من الجزائر إلا الاسم⁽⁵⁾، و الجدول التالي يوضح تناقص الأعداد بالتتابع من سنة (1876-1885م) :

السنوات	أعداد التلاميذ في المعاهد
1876	142
1877	129
1879	84
1884	79
1885	57
	(6)

- (1) ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع السابق، ص304.
- (2) صالح فركوس، الوجيز في الثقافة...، المرجع السابق، ص 211.
- (3) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص231.
- (4) صالح فركوس، الوجيز في الثقافة...، المرجع السابق، ص211.
- (5) ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع السابق، ص 304.
- (6) صالح فركوس، الوجيز في الثقافة...، المرجع السابق، ص ص 211-212.

ومنه نستنتج أن المدرسة لم تكن آلة حقيقية للهيمنة الاستعمارية و التعليم بالفرنسية، الذي قدم لم يكن بصفة إجمالية إلا أداة ضعيفة لتغيير المجتمع الإسلامي الذي بقي في العديد من المناطق وخاصة في الجنوب مرتبطا بالثقافة الإسلامية.⁽¹⁾

المبحث الثاني: السياسة الدينية

المطلب الأول: تطور النشاط التبشيري للكاردينال لافيغري:

تميزت الحركة الاستعمارية الحديثة بتعدد أبعادها و أهدافها وتنوع وسائلها، حيث اعتبرت هذه الأخيرة في البلاد العربية خاصة و العالم الإسلامي عامة حلقة من حلقات الصراع بين الإسلام و النصرانية، الذي بدأ مع ظهور الإسلام ورفض الكنيسة له، فقد بات الدافع الديني و الهدف التصيري من أهم دوافع و أهداف الاستعمار⁽²⁾، فقد تعرضت القارة الإفريقية إلى هجمة تصيرية استهدفت تحويل الشعوب الإفريقية إلى نصارى، ليس حبا في النصرانية ولكن كرها للإسلام ومحاولة الحد من انتشاره وربط هذه الشعوب بالغرب⁽³⁾، لذلك سعى المنصرون منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى تمسيح الوسط قبل تمسيح الروح، وذلك

(1) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص236.

(2) عبد القادر بوتشيثة، لافيغري و التنصير في الجزائر، مجلة أفق علمية، مج11، ع2، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2019، ص ص 658-659.

(3) حكيم بن الشيخ، المشروع التصيري للكردينال لافيغري في الجزائر من خلال كتاب بوريمبو(1830-1930)، مجلة دراسات و أبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مج11، ع4، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2018، ص113.

عن طريق المحو الكلي للمظاهر الدينية الإسلامية في المجتمع الجزائري⁽¹⁾، حيث اتبعت فرنسا سياسة تبشيرية واسعة لتنظيم الجزائريين وتعاونت تعاوناً كبيراً في هذا الميدان مع الهيئات التبشيرية المسيحية من مختلف أنحاء العالم للقضاء على الإسلام الذي منع اختراقها للمجتمع الجزائري.⁽²⁾

فقد وقف الحاكم العام "دي قيديون" منذ تعيينه على رأس الإدارة المدنية بالجزائر يدافع عن الدين المسيحي، ولهذا نجد أن الحركة التبشيرية في عهده تطورت تطوراً كبيراً، حيث قال في هذا الشأن⁽³⁾: "لقد أمضيت حياتي في حماية البعثات الكاثوليكية في كل بحر العالم، ولن أرض بأن أراها مقهورة في أرض فرنسية-الجزائر-....."⁽⁴⁾، لذلك تسارع توافد المبشرين على الجزائر، فمنهم من غادر إقامته حتى بأمريكا ليأتي إلى هذه البلاد المسلمة، لأنهم أدركوا صعوبة في تنصير المجتمع الإسلامي⁽⁵⁾، ولقد برزت في هذه الفترة التاريخية

(1) احميدة عميراوي، السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية (1844-1916م)، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، 2009، ص105.

(2) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص69.

(3) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871م)، دار حلب للنشر، دم، 1977، ص153.

(4) CHARLES-ROBERT AGERON, les algériens musulmans et la France (1871-1919), presses universitaires de France, paris, 1968, p302

(5) صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1830-1925)، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة، 2010، ص163.

شخصيات دينية مسيحية كثيرة من بينها: "الكاردينال لا فيجيري"⁽¹⁾ الذي ركز في بداية نشاطه التبشيري بالجزائر⁽²⁾، على خوض تجربة استيطانية فريدة من نوعها تمثلت أساسا في تجميع اليتامى الجزائريين الذين أتقلت كاهلهم و أنهكت أجسامهم المجاعة الرهيبة التي حلت بالجزائر سنتي (1867-1868م) في قرى استيطانية عربية مسيحية خاصة بهم، محاولة منهم عزلهم عن مجتمعهم الأصلي الإسلامي⁽³⁾، وقد بلغ عددهم 1950 طفل موزعون على مراكز أنشأها في كل من الشلف، وهران وقسنطينة، وتم تنصيرهم من أجل خدمة المصالح الفرنسية⁽⁴⁾، وقد ساندته في ذلك كل من "ليوس التاسع" (وهو البابا الثالث و الخمسون بعد المئة)، وكان على رأس الفاتيكان من (1846-1878م)، حيث يرى في التبشير إحياء للصليبية، فشجع الأوروبيين في فرنسا وبلجيكا على مساعدة لافيغري في

(1) لافيغري: ولد شارل أنطوان مارسيل لافيغري في 31 أكتوبر 1825م بمدينة وير (huire) قرب بايون bayoune ، أنظر: سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيغري في الجزائر (1867-1892م)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص31. قام شارل بدراسة كرجل دين في أبرز ملتقى بباريس، بادر بالتوظيف من خلال حصوله على شهادته في 1849م في المجال الثقافي ودكتور في الآداب اللاهوتية أنظر: Claude dinnat, cardinal Lavigerie (1825-1892),Lle rosa lien, n°104, novembre 2008, p2

(2) احميدة عميراي، السياسة الفرنسية في فصل...، المرجع السابق ص10.

(3) مزيان سعيدي ، النشاط التنصيري...، المرجع السابق، ص275.

(4) Charles robert Ageron, les algériens..... , OP.CIT, P302

خدماته التبشيرية في الجزائر بتبنيهم للأطفال⁽¹⁾، وبذلك بلغت المساعدات المالية الرسمية بين سنتي (1870-1875م) ما هو موضح في الجدول الآتي:

السنة	1870	1871	1872	1873	1874	1875
المبلغ بالفرنك	9000	35000	35550	59535	53545	58700 ⁽²⁾

إضافة لذلك خصص لافيغري ضمن المساعدات لتلك اليتامى قريتين بمنطقة العطاف أطلق عليهم إسم "سان سيبريان" و "سانت مونتيك"،⁽³⁾ كما لجأ هذا الأخير إلى تكوين المنصرين من الأهالي أنفسهم لأن التنصير من إفريقي لإفريقي يكون أكثر نجاحا من فرنسي لإفريقي⁽⁴⁾، وحتى لا تتلقى الجهود التبشيرية نفور السكان، أوجد "لافيغري" إمكانيات ووسائل من خلال وضع برنامج تسيير المبشرين في عملهم واتخذوا التنصير الجماعي كحل أفضل لأن التنصير الفردي لا ينجح⁽⁵⁾، كذلك إهانة بيوت الله كالسير على الأقدام في المساجد وتحويلها إلى كنائس ومستشفيات مثل مسجد صالح باي بقسنطينة، ولم يكفهم هذا

(1) محمد الطاهر علي، التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1900م)، دار حطب، دم، 1897، ص 200-201.

(2) مزيان سعدي، النشاط التنصيري...، المرجع السابق، ص 124-125.

(3) شارل روبيير أجبرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013، ص 272.

(4) احميدة عميراي، السياسة الفرنسية في فصل...، المرجع السابق، ص 110.

(5) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 155.

حتى جعلوا من مقابر المسلمين طرقات عمومية، ليتم في الأخير إلحاق الأوقاف بالإدارة الاستعمارية أي أملاك للدولة. (1)

و كانت القيمة النقدية للأملاك الوقفية تقدر بحوالي 2.300.000 فرنك، والتي تمت مصادرتها من طرف السلطات الفرنسية وخصصت ميزانية تسير عليها الديانة الإسلامية قدرت بـ 200.000 فرنك من أجل أجور العمال ومصاريف صيانة المساجد وذلك بين سنتي (1870-1890م). (2)

كما أمر لافيغري ببناء مستشفيات و مستوصفات للتطبيب وعلاج المرضى، تمثل الأول في مستشفى العطف و الذي أنشأه في سنة 1886م وسماه بيت الله، و الثاني سانت إليزابيث (sainte elisabeth) و الذي أسسه في 1894م⁽³⁾، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم القوى التي دعم بها لافيغري و المبشرين جهودهم التبشيرية، وعلى غرار هذه الوسيلة عمل المبشرين على استعمال وسيلة جديدة لاستمالة شريحة هامة من شرائح المجتمع الإسلامي الجزائري وهي وسيلة التعليم⁽⁴⁾، حيث تم إنشاء العديد من المدارس و المعاهد ونظم طبيعة الدراسة فيها كمايلي:

أ- المدرسة الإكلركية الصغرى: تقع في سانت أوجين و كانت بمثابة ثانوية يعد فيها الطلبة المبشرين بالباكالوريا ؛

(1) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 67.

(2) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 268.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 276-277.

(4) سعدي مزيان، النشاط التنصيري....، المرجع السابق، ص 227.

ب- المدرسة الإكلركية الكبرى: كانت بمثابة كلية توجد بالقبة (مدينة الجزائر) ؛

ج- ثلاثة معاهد للمبشرين واحد منهم للذكور كان مقره بالأبيار (مدينة الجزائر) ثم نقل إلى

البيت المربع بالحراش، أما الثاني للإناث وكان مقره بالقبة العاصمة، أما الثالث للإناث أيضا

كان يقع في تونس (قرطاج)، ويختص بإعداد المبشرات اللواتي يتكفلن بمهمة التبشير. (1)

ولقد أصدر لافيغري سنة 1886م تعليمات للشرع في تعليم ديني في تلك المدارس

على شكل سرد تاريخي، في البداية يتمكنوا من تعلم الكثير حول دينهم الإسلام وبعد ذلك يتم

اطلاعهم على التاريخ المسيحي كما يجب و أكثر مما يحصلون عليه من حفظ القرآن. (2)

المطلب الثاني: التبشير في منطقة القبائل في عهد الجمهورية الثالثة

كانت بلاد القبائل أثناء عهد الجمهورية الثالثة محل اهتمام لافيغري بالرغم من فشل

مساعيه التبشيرية بها سابقا، وذلك من خلال إقناع الحاكم العام "دي قيون" أن أصل هؤلاء

السكان مسيحي، حيث قال الأميرال في هذا الشأن: "إن الهدف الذي يرمي إليه المبشرون هو

نفس الهدف الذي أريد أن أصل إليه وهو إدماج سكان منطقة القبائل بفرنسا..." ومما زاد في

اهتمام لافيغري بهذه المنطقة عاملان: "تشجيع الأميرال "دي قيون" المطلق للتبشير من

جهة، وتأسيس فرقة الآباء البيض المخصصة للتبشير في الجزائر من جهة أخرى (3) ، ويعود

بداية النشاط التبشيري العملي للكاردينال بهذه المنطقة إلى شهر أفريل 1872م، وذلك

(1) المرجع نفسه، ص ص 68-69.

(2) Charles-robert ageron, les algériens musulmans...,OP.CIT, p305

(3) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص154.

مباشرة بعد إخماده لثورة المقراني عام 1871م⁽¹⁾، حيث شهدت هذه المنطقة إنشاء العديد من المراكز التبشيرية ببلاد القبائل أهمها: مركز تاجمونت الموجود بآيت عيسى ويشرف عليه أربع مبشرين ومركز تويث عبد الله الذي تحتوى على ثلاث مبشرين⁽²⁾، لتلي هذه المراكز مراكز أخرى في فترة لاحقة أهمها: مركز خراطة سنة 1874م وبه أربع من رجال الدين.⁽³⁾

كذلك تم تأسيس مدرستين الأولى في بني فراوسن وهي مدرسة جامع صهاريج أسست سنة 1873م و الثانية عند "بني يني" و التي أسست سنة 1875م، وذلك لإدراكهم الدور الخطير الذي يلعبه التعليم في هذه المنطقة كوسيلة للتبشير و الجدول التالي يوضح عدد التلاميذ في هاتين المدرستين من (1873-1878م):

عدد التلاميذ	عدد المعلمين المبهرين	المدرسة	الفترة
125	04	جامع صهاريج	1875-1873
30	02	بني يني	
189	04	جامع صهاريج	1877-1876
29	02	بني يني	
80	04	جامع صهاريج	1878-1877
(4) 36	02	بني يني	

(1) مزيان سعدي ، النشاط التنصيري...، المرجع السابق، ص154.

(2) Charles-robert Ageron, les algériens musulmans..., OP.CIT, p304,

(3) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص156.

(4) مزيان سعدي ، النشاط التنصيري...، المرجع السابق، ص ص 232-233.

وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول هو التذبذب في عدد التلاميذ رغم كل الإغراءات التي يتعرضون لها سواء من أجل جلبهم أو من أجل إبقائهم فيها، ، إلا أن الجزائريين ظلوا ينظرون إلى مدارس المبشرين بعين الحذر و الحيطة من الأساليب التنصيرية التي يتبعوها مع أطفالهم ، وهذا ما أدى بالمبشرين إلى غلق بعض مدارسهم في بعض القرى لما فشلوا في استقدام الأطفال إليها. (1)

(1) محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص ص 211-212.

الفصل الثالث:

فرنسا والمطالب الجزائرية خلال القرن

19 (1890-1919م)

المبحث الأول: الثورات الشعبية

المطلب الأول: ثورة المقراني

أدى انهيار الإمبراطورية الثانية أمام القوات الألمانية في عام 1870م والتي أثرت على كل من الفرنسيين والوطنيين على حد سواء، وكذلك على السياسة التي طبقتها فرنسا في هذا الإقليم.⁽¹⁾

حيث شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة العديد من الانتفاضات المسلحة، إذ برهنت هذه الأخيرة على إرادة لا تقهر في كفاح الشعب من أجل استعادة حريته،⁽²⁾ فتوالت الانتفاضات لتعتبر انتفاضة "المقراني" من أهم هذه الانتفاضات التي حدثت بعد واحة الزعاطشة، حيث عبر عنها الدكتور "يحي بوعزيز" في كتابه: "إن ثورة عائلتي" المقراني"⁽³⁾ و "الحداد"⁽⁴⁾ عام 1871م في نظر الفرنسيين كانت آخر وأخطر ثورة ضد الوجود الفرنسي بالجزائر التي أصبحوا ينعنونها بأرض الثورات.⁽⁵⁾

(1) جلال يحي، المرجع السابق، ص193.

(2) أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصب، الجزائر، 2003، ص35.

(3) المقراني: من أبرز قادة ثورة 1871م، ولد حسب التقديرات ما بين 1810 و 1820م، بناحية "مجانة" ولاية البرج بوعريج، في أسرة كبيرة وعريقة وكانت لها مكانة سياسية بارزة قبل الاحتلال وبعده، عين خليفة في منطقة "مجانة" سنة 1838م، أنظر: سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، ط3، دار الأمل للطباعة، تيزي وزو، 2015، ص151.

(4) الحداد: هو محمد أمزيان الحداد ولد عام 1793م، درس على يد أبيه ثم انتقل إلى زاوية ابن عراب بجبال جرجرة، ومنحه الشيخ الزاوية صفة مقدم واشتغل الحداد إماما على قرية صدوق ومعلم للأطفال في جامع المدينة، وأصبح بعد ذلك خليفة لطريقه محمد بن عبد الرحمن، وساهم في مساندته لثورة المقراني، أنظر: عبد المجيد بن نعمية، موسوعة أعلام الجزائر (1830-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دم، 2007، ص ص 108-109.

(5) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830م إلى ثورة نوفمبر 1954م، وكالة البحث، قسنطينة، 1985، ص69.

حيث كانت الأسباب الرئيسية للانتفاضة ذات طابع ديني أساسا وبعد ذلك سياسي، فحملة التصير التي قام بها "لافيجيري" لنشر المسيحية في بلاد القبائل قد أزعجت المسلمين، وقد التجؤوا للعديد من القبائل للالتحاق بصفوف الثوار،⁽¹⁾ كذلك نجد من الأسباب السياسية انهزام فرنسا أمام ألمانيا، مما أدى إلى انحطاط هيبة فرنسا، ففي ظرف عام من سنة (1870-1871م) سقطت في فرنسا خمس حكومات متتالية، إضافة إلى القوانين التعسفية أهمها: قانون "كريميو" السالف الذكر والتجنيد الإجباري،⁽²⁾ وعندما تدهورت الأوضاع في شرق الجزائر، طلب الشيخ "محمد المقراني" من السلطات الفرنسية استقالته من منصب الباشا أغا، ولكن هذه الأخيرة لم تقبل استقالته،⁽³⁾ وفي صباح يوم 16 مارس 1871م زحف "المقراني" نحو مدينة برج بوعريريج على رأس حوالي سبعة آلاف فارس لفرض الحصار عليها، وعلى خصومه كبدية لتصفية الحساب مع هذه الإدارة، ومن برج بوعريريج امتدت الثورة،⁽⁴⁾ ولكنها ظلت أرستقراطية الطابع ومقتصرة على قبائل برج بوعريريج، بوسعادة وسور الغزلان، إلى أن انضم إليها في 8 أفريل الشيخ الحداد، الذي دعا الشعب في بلدة "صدوق"⁽⁵⁾ إلى جهاد المحتلين الفرنسيين، فانتسح نطاقها لتشمل قرابة نصف البلاد،⁽⁶⁾ فتمكن الثوار من محاصرة مدينة تيزي وزو وذراع الميزان وتيجلابين، وخوف من انتشارها إلى مدينة الجزائر، وضع الجيش الفرنسي حواجز لحصرها في هذه المنطقة، ورغم الإمكانيات المتوفرة للعدو إلا أنه لم يتمكن من

(1) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 210.

(2) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الدار العثمانية، الجزائر، 2009، ص 61.

(3) علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 643.

(4) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 19 و 20، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 247-248.

(5) صدوق: تقع في جنوب غرب بجاية، أنظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 297.

(6) المرجع نفسه

إخماد الثورة، وخاض أتباع "المقراني" و "الحداد" معارك عديدة تمكنوا من خلالها إحراز عدة انتصارات على العدو.⁽¹⁾

وفي صبيحة 5 ماي فاجأت قوات الكولونيل "تروملي" قوات "المقراني"، وبدأت المناوشات بين الطرفين التي استمرت حتى منتصف النهار، حيث قام المقراني لصلاة الظهر مع بعض رفقائه، خلال ذلك كان جنود الزواف يترصده،⁽²⁾ فرماه أحدهم بأربع رصاصات أصابته في جبهته، فسقط شهيدا على الفور وهو يردد شهادة التوحيد، كما سقط معه ثلاثة من إخوانه وحمله الثوار إلى قلعة بني عباس ودفنوه في مسقط رأسه.⁽³⁾

أما الشيخ "الحداد" فقد استطاع أن يشكل جيشا جزائريا يتكون من 120,000 مجاهدا، وخاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي، ولكن ظلت مشكلة السلاح هي العائق الوحيدة أمام أنصار الحداد، وبذلك فشلت خطته لإيقاف الزحف الفرنسي في جبال القبائل،⁽⁴⁾ وتمكنت من فك الحصار على مدن كثيرة والتغلب على المجاهدين في عدة معارك، وقد تم على إثرها استسلام الشيخ الحداد،⁽⁵⁾ وأرسلته القوات الفرنسية إلى بجاية حيث وضع في قلعة "بارال" وكان لاستسلام الحداد أثر كبير على القائد "بومرزاق" الذي تابع النضال في سبيل التحرير، ولم يهدأ إلى أن تمكنت قوات الاحتلال من أسره يوم 20 يناير 1872م، وذلك بعد معارك عديدة وقعت بينه وبين القوات الفرنسية، ورغم كل

(1) عمار عمورة، المرجع السابق، ص157.

(2) صالح فركوس، محاضرات في ... ، المرجع السابق، ص67.

(3) بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية، ط3، دار النفائس، بيروت، 1990، ص 142-143.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص147.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 297-298.

النتائج⁽¹⁾ والمصائب التي أصابت الشعب الجزائري إلى أن الثورة الجزائرية لم تتوقف واستمرت المعارك حتى انتهاء ح ع1. (2)

المطلب الثاني: مقاومة الأوراس (الثورة)

إن ما تتميز به منطقة الأوراس⁽³⁾ سلسلة الانتفاضات وعنف المقاومات التي شهدتها منذ القديم، وكانت أوضحها بالنسبة لنا وأقربها منا هي التي اندلعت ضد الاستعمار الفرنسي في 1879م،⁽⁴⁾ تحت قيادة شيخ الزاوية الرحمانية الإمام "محمد أمزيان بن عبد الرحمن"⁽⁵⁾، الذي رفع راية الجهاد ضد الاستعمار،⁽⁶⁾ وكان ورائها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، تمثلت في سوء معاملة السكان وقهرهم وإذلالهم بشتى الوسائل،

(1) نتائج ثورة المقراني، استشهاد ما بين 60 ألف و 100,000 جزائري، فيما فقد الفرنسيون 2686 رجل، ارتكاب الفرنسيون الفظائع والاعتداءات بحق السكان كالقتل الجماعي وإحراق القرى وإهلاك الزرع، فرض غرامات وتعويضات باهظة على السكان المتهمين في الإشتراك في الثورة، حيث بلغت 36582 298 فرنكا فرنسيا، مصادرة 2 639 600 هكتار من أملاك القبائل الثائرة وتسليم بعضها إلى المهاجرين الجدد من الألزاس واللوريين، نفي عائلة المقراني والمقربين منها إلى الجنوب، أنظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 299-300.

(2) حليم ميشال، قصة وتاريخ الحضارات بين الأمس واليوم ، د.د.ن، بيروت، 1999، ص142.

(3) الأوراس: تطلق عادة كلمة الأوراس على المنطقة المحصورة بين باتنة وخنشلة شمالا ، وزريعة الوادي ويسكرة جنوبا، ويسكرة وباتنة غربا، بحيث تكون شكلا رباعيا، بطول الضلع الواحد، أنظر: عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس سنة 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص18.

(4) المرجع نفسه.

(5) محمد أمزيان بن عبد الرحمن: هو المجاهد محمد بن محمد الصالح بن عبد الرحمن من قرية جار الله، المعروف "بوبرمة" من عرش بني سليمان، ولد حوالي 1849م أي كان 30 سنة لما أعلن ثورته، وهو من إخوان زاوية تبيرماسن الرحمانية، اشتغل بتدريس القرآن الكريم والإمامة في مسجد سيدي عيسى بقرية جار الله، ثم التحق بقرية الحمام بأولاد داود طالبا للقرآن وإماما بمسجدها منذ 1877م، أنظر: صالح بن نبي فركوس، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال المقاومة المسلحة (1830-1962م)، القافلة للنشر، الجزائر، د س ن ، ص341.

(6) العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 201-202.

كذلك الصراعات التي كانت قائمة بين عائلة "ابن قانة" وعائلة "ابن شنوف" حول السيطرة والنفوذ السياسي والقبلي، إضافة إلى الأوضاع السيئة التي عانت منها المنطقة من الجفاف والقحط وقلة الإنتاج الفلاحي. (1)

ابتدأت انتفاضة الأوراس يوم 30 ماي 1879م، وذلك حين قام أنصار "محمد أمزيان بن عبد الرحمن" باغتيال القائد بني سليمان ثم قائد أولاد داود، وذلك لأنهما كان يقودان مجموعة من عملاء فرنسا للقضاء على الثوار المناهضين للاحتلال الفرنسي في تلك المنطقة. (2)

وفي ليلتي 5 و 6 جوان هاجم الثوار برج القائد "محمد بن عباس" مقدم الطريقة القادرية بوادي عدي، فأحرقوه وخربوه ولم يستطيع ولده أن يحميه أو ينقذه، أما الشيخ "بوبرمة محمد أمزيان" فقد اهتم بمراسلة سكان المناطق المجاورة يحثهم على حمل السلاح والانضمام إلى صفوف المجاهدين. (3)

وفي 9 جوان من نفس السنة هاجم المجاهدون مركزا محصنا يدعى الأربع، وكانت تحميه عدة فرق من القناصة والخيالة والرماة وسميت هذه المعركة بمعركة الأربع، حيث استشهد في هذه المعركة 122 وقتل من العدو 15 وجرح 30، (4) وكانت هذه المعركة حاسمة تقرر فيها مصير الثورة التي وجدت نفسها تواجه قوات ضخمة تحركه في طوابير من قسنطينة، باتنة، بسكرة وخنشلة حوالي 6 فوالق، مقابل ما بين 800 و 900 رجل و50 فارس مسلحين بأسلحة بسيطة، ومع ذلك استجابوا لنداء الجهاد غير مباشرين بالعواقب وبقوة العدو التي تفوقهم أضعاف مضاعفة في العدة والعتاد، (5) حيث استطاع

(1) يحي بوعزيز، ثورات القرن.... المرجع السابق، ص288.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص149.

(3) يحي بوعزيز، ثورات القرن...، المرجع السابق، ص 291.

(4) صالح بن نبيلي فركوس، موسوعة تاريخ...، المرجع السابق، ص 343.

(5) عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس...، المرجع السابق، ص46.

المحتل أن يضيق الخناق على الثوار، مما أدى بهم إلى الانسحاب واتجهوا إلى الصحراء ومن هنالك دخلوا جنوب تونس، لكن الباي التونسي ألقى عليهم القبض وسلمهم إلى السلطات الفرنسية، التي أنشأت مجلسا عسكريا وحكمت على 14 من قادة "عبد الرحمن"⁽¹⁾، وكعادتها قامت فرنسا بمصادرة أراضي هذه القبائل المتمردة عليها بالأوراس والتي تقدر بـ 2,777 هكتار من أخصب الأراضي⁽²⁾، وبالرغم من ذلك فإن ثورة "محمد بن عبد الرحمن" كانت عميقة بفعل رصيدها الديني والسياسي، كما أنها انطلقت من أجل الحرية ونصرة الدين.⁽³⁾

المطلب الثالث: مقاومة بوعمامة

تعد ثورة "بوعمامة"⁽⁴⁾ حلقة من حلقات المقاومة الشعبية الباسلة ضد الاحتلال الفرنسي، وقد امتدت طوال 28 سنة أي من (1881 إلى 1908م)، وتوسعت بمساحة واسعة بالجنوب الغربي، وقد اجتمعت عدة عوامل وأسباب داخلية وخارجية أسهمت في اندلاع الثورة من بينها: دوافع غير مباشرة تمثلت في تشجيع "بوعمامة" بالروح الوطنية ورغبته في مواصلة الجهاد وتحرير الوطن، والتفاف عامة أولاد سيدي الشيخ والجزائريين حول حركة الجهاد⁽⁵⁾، كذلك توغل الفرنسيين إلى مشارف المجال الذي كان يسيطر عليه

(1) علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 647.

(2) المرجع نفسه.

(3) صالح بن نبيلي فركوس، موسوعة تاريخ...، المرجع السابق، ص 344-345.

(4) ولد الشيخ محمد بن العربي، المدعو بوعمامة بقصر الحمام الفوقاني من واحة "فجيج" على الحدود المغربية الجزائرية سنة 1840م، تعلم مبادئ الدين واللغة، وفي سنة 1875م انتقل هو عائلته إلى مغزار التحتاني، (وسط جبال القصور) وهناك أنشأ زاوية لتعلم القرآن ودراسة المسائل الفقهية، أنظر: أسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسلك للنشر، الجزائر، 2008، ص 49.

(5) عبد الله المقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830-1962م)، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص 101-102.

أولاد سيدي الشيخ الغرابية (أي المنطقة الواقعة غرب قصور أولاد سيدي الشيخ) (1) ، إضافة إلى ذلك انشغال القوات الفرنسية بغزو تونس وانتقال الكثير من قوات المنطقة الوهرانية إليها شجع بوعمامة لإعلان الثورة، (2) أما الدافع المباشر للثورة فهو إرسال فرنسا قوة بقيادة نائب رئيس المكتب العربي بمدينة البيض الملازم "واينبرينر" weinbrenner لإعتقال "الطيب الجرمانى" أحد أقرباء "بوعمامة" ومقدميه، فقام المجاهدين بقتله (هو وأربعة من مرافقيه) يوم 22 أبريل 1881م فاشتعلت الثورة، (3) حيث تعتبر هذه الفترة من أهم فترات المقاومة المسلحة، والتي امتدت من (أفريل 1881 إلى أفريل 1882م) والتي وقعت فيها موقعة "مولاق" (4) MOULAK (5) الشهيرة، التي واجه فيها 2300 مجاهد أكثر من 4000 من الفرنسيين وأعوانهم بقيادة الكولونيل "إينوسونتي" يوم 19 ماي 1881م، حيث كانوا مجهزين بأحدث الأسلحة والمدفعية ، و قد انتصر فيها المجاهدين بفضل روح التضحية و تحديهم لمدفعية الفرنسيين، الذين قتل منهم أكثر من 60 فردا، (6) وإثر هذه المعركة اتجه "بوعمامة" نحو النمل واستغرقت مسيرته هذه 23 يوما من (30 ماي إلى 21 جوان 1881م)، وتعتبر هذه الحادثة انتصارا ثانيا على الجيش الفرنسي، (7) حيث

(1) عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة (1881-1908م) ،موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص42.

(2) عبد الله المقلاني، المشروع الفرنسي... ، المرجع السابق، ص102.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص306.

(4) عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص140.

(5) مولاق: منطقة ما بين النعامة والبيض سيدي الشيخ، أنظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص307.

(6) المرجع نفسه.

(7) في كتاب ثورة بوعمامة لعبد الحميد زوزو قدرت الولاية العامة ضحايا مولاق كالتالي: ثمانون من الجانب الفرنسي من بينهم 34 قتيل وستة وعشرون مفقودا، وأربعمائة من الثوار، وفي رسالة لجندي شارك في المعركة أن عدد القتلى الفرنسيين بلغ 80، وأن عدد جرحاهم بلغ مائة وعشرة، أنظر: عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة...، المرجع السابق، ص ص 16-17.

استطاع "بوعمامة" اجتياز الحد الفاصل بين التل والصحراء بالرغم من التعاليم العسكرية الصارمة بمنعه من الوصول إلى التل،⁽¹⁾ حيث برهن الثوار خلالها على تفوقهم وذلك بتصديهم للطوابير الفرنسية ومهاجمتهم لفرق القومية، كما قاموا بقطع خطوط الاتصال واغتيال بعض الخونة الجزائريين وقد أدهشت هذه المسيرة الإدارة والرأي العام الفرنسي،⁽²⁾ ليصل عدد القتلى من الفرنسيين في نهاية هذه المرحلة نحو 250 جنديا وضابطا.⁽³⁾

ولكن منذ سنة 1883م بدأ "بوعمامة" يتراجع أمام قوات العدو الضخمة التي زرعت القتل والتدمير والفساد في أوساط القبائل المؤيدة له، كما عملت على إقامة الحصون والمراكز العسكرية في البيض، الأغواط، غرداية وغيرها، حيث فقد "بوعمامة" الكثير من أنصاره خاصة بعد استمالة العدو "سي سليمان" زعيم الغرابة الذي كان يدعمه بقوات هائلة،⁽⁴⁾ لتعرض عليه السلطات الفرنسية الأمان للانتقال إلى مسقط رأسه بالمغرب الأقصى، وبعد تفكير ورغبة منه في استغلال الوضع من أجل تفعيل مقاومته من جديد، قرر الانتقال إلى "فقيق" سنة 1894م،⁽⁵⁾ والتي أنشأ فيها زاوية قرآنية، وظل هناك ينتبع أخبار الثورة الجزائرية، ليتجه إلى وجدة المغربية، وهناك وافته المنية عن عمر يقارب 70 سنة، قضى أكثر من 20 عاما في الجهاد.⁽⁶⁾

وفي الأخير يمكن القول أن الثورة لم تحقق كل أهدافها، نظرا لتعرضها لعدة عقبات داخلية وخارجية حدت قوتها، ورغم كل ذلك فإن هذه الثورة أكدت تمسك الجزائريين برفع راية الجهاد وعبرت عن استمرارية المقاومة الجزائرية، إلى مطلع القرن العشرين،⁽⁷⁾

(1) عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة...، المرجع السابق، ص21.

(2) عبد الله المقلاني، المشروع الصليبي...، المرجع السابق، ص105.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص308.

(4) صالح بني نبيلي فركوس، موسوعة تاريخ جهاد...، المرجع السابق، ص350.

(5) عبد الله المقلاني، المشروع الصليبي...، المرجع السابق، ص107.

(6) آسيا تميم، المرجع السابق، ص49.

(7) عبد الله المقلاني، المشروع الصليبي...، المرجع السابق، ص109.

ليشهد الغرب الجزائري انتفاضة سكان عين التركي ومليانة في أبريل 1901م ، بسبب الظلم الاستعماري الذي تعرض له سكانها، لتندلع ثورة أخرى بعين بسام سنة 1905م، ولكنها كسابقاتها لم تتجح في بلوغ هدفها الأسمى وهو طرد المستعمر وذلك لعدم شموليتها واقتصارها على مناطق معينة.⁽¹⁾

لتقوم بعدها في شرق الجزائر ثورة الأوراس في نهاية سنة 1916م، بسبب دخول قانون التجنيد الإلزامي حيز التنفيذ،⁽²⁾ أين اشتبك الثوار وطلّاع الجيش الفرنسي في 10 و 11 نوفمبر 1916م "ببريكة وعين التوتة"،⁽³⁾ وكانت نهاية هذه الثورة مؤلمة بالنسبة للجزائريين، إذ قتل فيها الكثير من الأرواح البريئة، حيث قدرت الخسائر بـ 15 رجل و100 قتيل في الصفوف الجزائرية حسب مصادر السلطة الفرنسية،⁽⁴⁾ كما قدم 2904 شخص للمحاكمة وصودرت الممتلكات وفرضت على السكان مبالغ باهظة.⁽⁵⁾

وباختصار فإن بعض الثورات والانتفاضات التي وقعت بالجزائر خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تثبت لنا أن الجزائريين قد تصدوا لقوات الاحتلال الأجنبي وحاولوا باستمرار أن يناضلوا من أجل استيراد السيادة الجزائرية، لكن قوة العدو وتفوقه في السلاح ساهمت في إضعاف المقاومة الجزائرية وتحقيق حذتها.⁽⁶⁾

(1) رابح لونسى وآخرون، المرجع السابق، ص206.

(2) عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962م)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص18.

(3) عبد الله المقلاني، المرجع في تاريخ...، المرجع السابق، ص135.

(4) عمار هلال، أبحاث ودراسات...، المرجع السابق، ص187.

(5) عبد الله المقلاني، المرجع في تاريخ...، المرجع السابق، ص135.

(6) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص151.

المبحث الثاني: العرائض والاحتجاجات الجزائرية

عرفت سياسة العرائض بصورة كبيرة خلال المقاومة السلمية في الجزائر، حيث وجدوا نجاعة فيها لكونها تعبر عن شكوى الناس من الظلم،⁽¹⁾ والواقع أن استعمال العرائض لم يكن جديدا في تاريخ الجزائر تحت الحكم الفرنسي، فالحق أنه ابتداء مع المرحلة الأولى للاحتلال⁽²⁾، وازدادت وتيرتها و تطورت وسائلها في ظل الحكم المدني مع ازدياد أسلوب القمع و البطش و الاستغلال على يد الكولون، و رفض كل ما يصدر من طرف الإدارة على إنه إصلاح، ويذكر "أجيرون" في هذا: "... بقيت الجموع الجزائرية متمسكة بالسلوك التقليدي، الذي يعتقد أن الحادثة خطر محقق وكانت متخوفة من المستجدات التي يحاول الفرنسيون إدخالها، فبدت لها المدرسة الفرنسية، الخدمة العسكرية و التجنس مسالك خفية تؤدي إلى الردة و إلى التفرنس..."⁽³⁾، وقد كانت حركة الاحتجاج في قسنطينة أكثر من غيرها لأسباب عديدة منها: وجود المجاوي⁽⁴⁾ الذي كان له الأثر الكبير في إرشاد المتعلمين، كذلك القمع الذي ألحق بثوار 1871م، إضافة إلى الحملة التي شنت ضد القضاة.⁽⁵⁾

بدأت حركة الاحتجاج في قسنطينة منذ السبعينات، ففي 1878م شارك وفد من الأعيان في معرض باريس الدولي، وقدموا هناك عريضة قيل أن ولد القاضي من وهران هو الذي حررها، وتضمنت المطالبة بانتخاب نواب يمثلون الجزائريين بالبرلمان الفرنسي ورفع الظلم الذي أحدثه قانون "وارني" الهادف إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم ودفعهم

(1) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 645.

(2) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية..، ج 2، المرجع السابق، ص 173.

(3) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 130.

(4) المجاوي: كان مدرس في المدرسة الكتابية بقسنطينة، نشر سنة 1877م كتيباً بعنوان إرشاد المتعلمين، دعا فيه إلى الأخذ بالعلوم العصرية و اللغات الأجنبية ، كان من بين اللذين وقعوا عريضة أعيان قسنطينة في 1891م. أنظر: المرجع نفسه، ص 131.

(5) المرجع نفسه.

إلى المجازفة والحرمان⁽¹⁾، واستغلال اليهود للظروف و استعمالهم القانون للاستحواذ على ممتلكات الجزائريين.⁽²⁾

لتنطلق حركة الاحتجاج و العرائض بقوة في بداية الثمانينات بشقيها الثقافي والسياسي، خاصة مع احتلال تونس الذي تأثر له الجزائريون كثيرا، ففي سنة 1887م عارض الجزائريون إلغاء محاكم الشريعة الإسلامية وقضية الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث كتبت في عريضة كبرى تحتوي على أكثر من 1700 اسم، أرسلها القسنطينيون إلى مجلس الدولة بباريس، وقد نشرت في كتيب المكي "بن باديس"⁽³⁾ سنة 1889م⁽⁴⁾، أعلنوا فيها معارضتهم المطلق للمشروع، وقد أوضحوا فيها بأن الدخول في الجنسية الفرنسية بطريقة التجنس كان ضد مصالح الجزائر،⁽⁵⁾ وقد استهل موقعوا العريضة الموجهة إلى أعضاء البرلمان الفرنسي كلمتهم بهذه الديداجة: "إن هذا المشروع (القانون) لا يلائمنا ولا يستجيب لمطامحنا..." ثم أخذوا يشرحون أسباب رفضهم بالعبارات التالية: "إن أخذ الجنسية الفرنسية سوف يكون من نتائجها بالنسبة إلينا، الإلغاء التام لقوانيننا ونظامنا من حيث المسائل المادية كالأموال والممتلكات، ومن حيث القوانين الأحوال الخاصة...."⁽⁶⁾ كذلك قام المجاوي والمكي بن باديس وصالح بوشناق وولد القاضي من نفس السنة (1887) بنشاط ذي طابع سياسي، فقدموا عريضة طالبوا فيها بتنظيم المدارس العربية

(1) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص ص 645-646.

(2) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 131.

(3) المكي بن باديس: ولد حوالي سنة 1820 م من عائلة عريقة في الدين و السياسة، كان سنه الثالثة عشر عندما احتلت مدينة قسنطينة، تولى القضاء سنة 1850 م، كذلك عين سنة 1859 م نائبا في المجلس العام لقسنطينة و منح وسام الشرف سنة 1860م، كان فصيحا ذكيا بعيد النظر. أنظر: المرجع نفسه، ص 132.

(4) المرجع نفسه.

(5) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 173.

(6) Mostefa Lachref, Op, cit, P218.

الثلاث بحيث تصبح مفيدة للمسلمين وانتخاب نواب لهم في البرلمان الفرنسي، وإرسال لجنة برلمانية للتحقيق في معاناة المسلمين، وإلغاء الضرائب الاستثنائية المسماة بالضرائب العربية والقضاء الإسلامي وإنصاف ملكية المسلمين للأرض.⁽¹⁾

وقد عرف عقد التسعينات موجة من العرائض و الاحتجاج لعدة عوامل، منها ظهور تحول في السياسة الفرنسية نحو العالم الإسلامي و المستعمرات كذلك تعيين لجنة برلمانية للتحقيق في المسائل الجزائرية، إضافة إلى فشل سياسة الإلحاق التي اتبعتها "لويس تيرمان"، الذي استقال بعد فشل سياسته.²

ففي سنة 1891م تقدم سكان مدينة تلمسان بعريضة للجنة التحقيق البرلمانية الفرنسية التي وفدت إلى الجزائر، حيث تضمنت العريضة قضية تملك أراضي العرش محورا من محاور النضال الوطني في تلك الفترة، ذلك أن هذه العملية كانت بمثابة اغتصاب لأراضي الجزائريين...⁽³⁾، وكذلك في نفس السنة قدم أهل تلمسان احتجاجا على مشروع التجنيد الإجباري وجاء في نص العريضة أنهم وقفوا ضد "بوعمامة" وغيرهم من مثيري الفتن ضد السلطات الفرنسية، على أمل المحافظة على الوعود ومن قولهم أن الجزائريين ليسوا أكفاء للخدمة العسكرية وهم يخشون محو شخصياتهم إذ انخرطوا في سلك الجيش الفرنسي...⁽⁴⁾، إضافة إلى مجموعة من العرائض التي ظهرت في قسنطينة و سطيف، حيث عبر عن الأولى مجموعة من المستشارين البلديين و التي حملت عنوان " مقال غريق أمام طبيب شفيق"، و قد قدمت في شكل وثيقة من 19 صفحة، جاء فيها: "نحن فقراء مذلولون و نساؤنا غير محترمت و تحت رحمة كل موظف...، نعيش تحت قوانين مخصوصة وأراضينا مصادرة و شريعتنا مبدلة... فأين السعادة التي يتحدثون عنها) ردا

(1) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 646.

(2) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 133.

(3) جمال قنان، قضايا ودراسات...، المرجع السابق، ص 134.

(4) صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، جامعة الدول العربية، دم، 1964، ص 22.

على ما كان يشاع في فرنسا من قبل أن الأهالي سعداء في الجزائر⁽¹⁾، أما العريضة الثانية وضعها يحي بن شريف قائد(ريغة) سطيف، استتكر فيها مصادرة الأراضي و عارض قانون التجنس و الحالة المدنية و الخدمة العسكرية الإجبارية.⁽²⁾

كذلك نجد أن سياسة العرائض و الاحتجاجات لم تقتصر على المناطق النيلية، بل امتدت إلى الجنوب، ففي عهد الحاكم العام " لويس تيرمان" سنة 1882م، قدم أعيان مدينة ورقلة عند زيارته لها مجموعة من المطالب تضمنت تطوير الأشجار و النخيل و حفر الآبار وإحداث محطات لتسهيل السفر و التجارة و نشر التعليم و توفير الطب، فقد مثلت هذه العرائض استياء السكان من محاولة سلطات الاحتلال بسط سيطرتها على الواحات و إقامة المستوطنات العسكرية.⁽³⁾

وفي الأخير نستخلص أن هذه العرائض جاءت شاملة لكل معاناة الجزائريين ومطالبهم، وكانت هذه العرائض عموما تدور حول إعادة الاعتبار للقضاء والشريعة الإسلامية ونشر التعاليم بالعربية ومراجعة قوانين الأرض وإلغاء الانديجينا والتخفيف من الضرائب ومعارضة التجنيس الجماعي والخدمة العسكرية.⁽⁴⁾

المبحث الثالث: لجنة جول فيري

إن تمادي المستوطنين في فرض سيطرتهم السياسية والاقتصادية في الجزائر، دفع بعض السياسيين للضغط على الحكومات الفرنسية من أجل وضع حد أمام تزايد نفوذهم الذي شكل خطرا أمام فرنسا وعلى السكان المسلمين،⁽⁵⁾ وتجسد ذلك في 16 مارس 1891م أين تكونت اللجنة التي عرفت بلجنة "مجلس الشيوخ" وأطلق عليها كذلك لجنة

(1) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص ص 133-134.

(2) المرجع نفسه، ص 134.

(3) المرجع نفسه، ص 135.

(4) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 648.

(5) عبد الله المقلاتي، المشروع الصليبي...، المرجع السابق، ص 160.

18 تعبيرا عن عدد أعضائها وترأس هذه اللجنة⁽¹⁾ "جول فيري" ⁽²⁾ من أجل وضع قانون محدد لتسيير الجزائر، كما قرر أيضا تعيين "جيل كامبون" حاكما عاما على الجزائر وذلك بالرغم من معارضة المستوطنين الأوروبيين وتقديم اقتراح مضاد يتمثل في تعيين برلماني يسمى "بيردو" « Burdeau » بحيث كلف هذا الأخير بإعداد تقرير عن ميزانية الجزائر. ⁽³⁾

وفي شهري ماي وجوان أرسلت اللجنة وفدا برئاسة جول فيري إلى الجزائر لإجراء بحث الأوضاع، وقد تحصل الوفد على شهادات للمعمرين وبعض الأهالي، كما جمعت اللجنة شهادات هامة في فرنسا نفسها، وقد كلف "جول فيري" بتنظيم صلاحيات حاكم الجزائر العام،⁽⁴⁾ وبعد النقاش صاغت اللجنة مقترحاتها التي تشمل 18 بندا وقدمتها لمجلس الشيوخ الفرنسي للتداول بشأنها،⁽⁵⁾ وتتلخص اقتراحات اللجنة فيما يلي:

- إلغاء مرسوم "كريميو" الصادر في 24 أكتوبر 1870 السالف الذكر؛
- إنهاء العمل بقانون الأراضي الذي صدر في 1873؛
- إعادة السلطة إلى القاضي بحيث يتولى النظر في المنازعات والخصومات التي تقع بين أبناء المسلمين؛

(1) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص ص 205-206.

(2) جول فرانسوا كاميل فيري: ولد في سان دي (SAINT DIE)، بفرنسا في 1832م، من عائلة برجوازية، كان والده فرانسوا جوزيف فيري رئيس بلدية سان دي، درس في ثانوية الألزاس، أصبح محاميا سنة 1854م، كتب في جريدة المحاكم والعديد من المجالات، وأصبح محررا في جريدة الوقت، توفي في 1893م، أنظر: Louis Foux, Un maffaitteur public julles Ferry, Ed achille le ROG, Paris, 1886, P P 11-16

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 188.

(4) صالح عباد، المعمرون...، المرجع السابق، ص ص 112-113.

(5) عبد الله المقلاتي، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 122.

- إدخال نظام اللامركزية على الجزائر بحيث يكون الحاكم العام غير متحيز لأي فئة ولا يكفي القيام بدور المفتش العام للاستعمار؛

- إعطاء ضمانات وحقوق لأبناء الجزائر، وذلك بان يختاروا من يمثلهم في المجالس البلدية، لأن عدم السماح لهم بانتخاب من يمثلهم قد ينتج عنهم بروز قادة وطنيين معاديين لفرنسا. (1)

وبعد مدة ثلاث سنوات من النقاشات (1893-1896م)، تمكن التيار الكولونيالي من تميم هذه القرارات، ليصدر المجلس بعض القرارات الغير المجدية بالنسبة للجزائريين وهي كالتالي: (2)

- إعادة تنظيم الإدارة العليا في الجزائر؛

- إعادة التنظيم في كيفية مراقبة الإدارة؛

- تغيير أسلوب تشكيل ودور المجلس الأعلى للحكومة. (3)

وبمقتضى مرسوم 31 ديسمبر 1896م الذي وضعه "كامبون" لإلغاء نظام الإلحاقات وإعادة الاعتبار للحكومة العامة، ولقد ترك النظام الجديد إدارة المصالح المتشابهة مع مصالح الميتروبول للوزارات، و أسند المصالح الخاصة في الجزائر إلى الحاكم العام، وفي هذا الصدد أعطى لهذا الأخير سلطات خاصة تمكنه من اتخاذ الإجراءات الضريبية للمسائل الجزائرية. (4)

ومنه أصبحت التعيينات السياسية تخضع للحاكم العام، حيث قرر إنشاء مصلحة خاصة لمتابعة قضايا الجزائريين و جعلها مرتبطة بمكتبة للتعرف على ما يجري في المناطق الخاضعة للحكم المدني أو العسكري، ولكن باختفاء "جول فيري" من الساحة

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص189-190.

(2) عبد الله المقلاتي، تاريخ الجزائر... ، المرجع السابق، ص122.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص190.

(4) صالح عباد، المعمرون...، المرجع السابق، ص ص114-115.

السياسية وتعاون رؤساء البلديات في الجزائر ونواب في البرلمان الفرنسي على الإطاحة بالحاكم العام، وخلق أزمة أمن في الجزائر و اتهام "جيل كامبون " بأنه يميل إلى العرب، كل هذه العوامل عجلت بإبعاده من منصبه في سبتمبر 1897م،⁽¹⁾ وأصبحت الجزائر في يد المستوطنين، إذ حققوا مطالبهم المتمثل في الاستقلال المالي في سنة 1898م، و إنشاء مجلس لتسيير شؤون الجزائر و الذي أصبح أداة للسلطة في يد المستوطنين.⁽²⁾

ولقد تباينت مواقف كل من الجزائريين و الكولون تجاه لجنة "جول فيري"، خاصة وبقية اللجان التي توافدت على الجزائر، حيث كان الكولون يؤيدون اللجان التي تخدم مصالحهم وتدافع عنها داخل البرلمان،⁽³⁾ بينما كانوا معارضين تماما للجنة "جول فيري" منذ البداية وقد عبروا على ذلك بتصريحات معادية منها: إن الجزائر لتهزأ بالسيد "فيري"، ولقد سبق لنا أن خبرنا آفات أخرى قبله وانتصرنا عليها في نهاية المطاف"،⁽⁴⁾ ومن جهتها دعمت الصحف والمجالات موقف المستوطنين في المجلة "الجزائرية التونسية" La revue Algérienne tunisienne والتي كتبت في عددها الثامن ما يلي: "العرب شعب مغلوب يجب معاملته وفق ما يخدم مصالحنا..."⁽⁵⁾

أما موقف الجزائريين (الأهالي) فكان كالعادة القلق والتذمر تجاه ما تصدره إدارة الاحتلال من قوانين تعسفية في حقهم، و لكن بعدما أكدت لهم حسن نواياها اطمأنوا لها، وعبروا بدورهم عن رفضهم للاحتلال وسياسته عن طريق العرائض والشكاوي المقدمة للجنة التي سمحت لهم بطرح انشغالاتهم بكل حرية.⁽⁶⁾

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص192.

(2) عبد الله المقلاتي، المشروع الصليبي...، المرجع السابق، ص161.

(3) حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص208.

(4) المرجع نفسه، ص209.

(5) حياة سيدي صالح، المرجع السابق ، ص210.

(6) المرجع نفسه، ص212.

وهكذا يتضح لنا أن سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة قد مرت بمرحلتين: الأولى تميزت بإطلاق يد المستوطنين في التحكم في الجزائر وسن القوانين المضطهدة للمسلمين، والثانية شنها "كامبون" و"جول فيري" عام 1891م وهدفت إلى التقرب من النخب الجزائرية، وقد مكنت هذه السياسة المستوطنين من السيطرة التامة على الجزائر والتصرف فيها وفق ما يخدم مصالحهم الخاصة. (1)

(1) عبد الله المقلاتي، المرجع في تاريخ.....، المرجع السابق، ص122.

الفصل الرابع:

المشاريع و الإصلاحات الفرنسية

(1919 - 1939م)

المبحث الأول: قانون فيفري 1919م.

المطلب الأول: تعريفه.

هي عبارة عن قرارات سياسية منحتها فرنسا للجزائريين وذلك في فيفري 1919م، بموجب قانون 4 فيفري و مرسوم 6 فيفري،⁽¹⁾ بعد مشاورات بين "جورج كليمانسو"⁽²⁾ و "جونار"⁽³⁾ لتكريس مساهمة الجزائريين في انتصار فرنسا أثناء ح 1ع، جاء هذا القانون و الذي تمت المصادقة عليه في 1919م⁽⁴⁾، و الذي تضمن بعض الإصلاحات الشكلية التي لا تخرج عن إطار زيادة الكتلة الانتخابية وفتح باب التجنس للجزائريين بشروط تعجيزية⁽⁵⁾.

(1) علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962م)، (د.ط.)، دار القصة للنشر، الجزائر، د. س ن، ص 42.

(2) جورج كليمانسو: (1841-1929م) سياسي ورجل دولة فرنسي، ترأس الوزارة مرتين (1906-1909م) و (1917-1919م)، لقب بالنمر وصانع النصر، بدأ بدراسة الطب، غير أن نزعته الجمهورية أدت إلى اختلافه مع حكومة نابليون الثالث، وعاون "غامبيتا" على إسقاط هذه الأخيرة سنة 1870م، و أنتخب عضوا بمجلس النواب (1876-1893م)، وشيخا منذ 1902م، وفي 1906م أصبح وزير للداخلية و رئيسا للوزارة، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، د. س ن، ص 138.

(3) جونار: (1885-1927م) مختص في الحقوق، عينه "غامبيتا" بديوان الحاكم العام للجزائر في 1881م، ثم مديرا لمصلحة الجزائر بوزارة الداخلية، عين وزيرا للأشغال العمومية 1893م، ثم أنتخب عضوا في مجلس الشيوخ في 1894م، ثم حاكما عاما للجزائر في 1900م، وفي 1911م و وزيرا للخارجية، وعين في 1915م ضمن لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي لإدخال إصلاحات على الجزائر، وكان من ضمن المؤيدين لقانون 1919م، أنظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص 170-171.

(4) فرحات عباس، الشاب....، المرجع السابق، ص 31.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 356.

المطلب الثاني: أسبابه و دوافعه:

تمثلت هذه الأسباب في الضغوطات الخارجية التي تعرضت لها فرنسا من أجل القيام بالإصلاح في الجزائر، فنجد من جملة هذه الضغوط، الدعاية الألمانية العثمانية وثورة العرب في الشرق الأدنى ونجاح الثورة البلشفية سنة 1917م، و انتصار الحركات القومية في أوروبا و ازدياد الوعي العالمي بين العمال الجزائريين خصوصا في فرنسا و تأثير المهاجرين الجزائريين بذلك.⁽¹⁾

توقيع مبدأ تقرير مصير الشعوب المضطهدة الذي وصفه الرئيس الأمريكي و لسن⁽²⁾، إضافة لإصدار فرنسا مرسوم 1912م القاضي بتجنيد المسلمين الذين كانوا رعايا فرنسيين في ح 1ع، حيث نزل بفرنسا الكثير من العمال و اكتشفوا حياة ووسائل عمل أخري و التي أدت إلى ظهور الوعي الوطني و انتشار ورح التحرر⁽³⁾، لتصبح القضية منتشرة في فرنسا، حيث دافع عنها كوكبة من رجال الفكر السياسي المعتدلين أمثال: "جون جوريس" (john juris) الاشتراكي الكبير "و البان روزي" (Ban Rosie)⁽⁴⁾

بروز كوكبة من الجزائريين يطالبون بالإصلاح، حيث تضمنت مطالبهم رفع الظلم، المساواة في الحقوق و الوجبات و التنديد بمساوئ النظام الاستعماري.⁽⁵⁾

(1) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية....، المرجع السابق، ص 257.

(2) رابح لونييسي و آخرون، المرجع السابق، ص 214.

(3) فرحات عباس، الشاب.....، المرجع السابق، ص 31.

(4) أحمد توفيق المدني، هذه هي ...، المرجع السابق، ص 161.

(5) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية....، المرجع السابق، ص 258.

تراجع اهتمام فرنسا بالإصلاح في الجزائر من سنة 1914 إلى سنة 1918 م، بعد

نصرها على ألمانيا. (1)

المطلب الثالث: مراحل صدوره.

يرجع اهتمام فرنسا إلى الإصلاح في الجزائر منذ سنة 1900 إلى 1914م، بسبب

دعاية حركة الجامعة الإسلامية و الدعاية الألمانية و تبلور الوعي لدى المهاجرين

الجزائريين. (2)

ففي 15 جويلية 1914م، خلق مجلس الشيوخ لجنة لدراسة الإصلاحات في الجزائر،

حيث صوت هذا المجلس على لجنة مكونة من 18 عضوا، وكان هدفها البحث عن وسائل

الإصلاح في الجزائر (3).

وفي 15 نوفمبر 1915م، وجه السيد "كليمانصو" و السيد "جورج لايفغ"

(George lage) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في غرفة مجلس الشيوخ رسالة إلى السيد

أرستيد بريان (Arstidebran) رئيس مجلس الوزراء، طالبوا بتعجيل الإصلاحات التي تم

التصويت عليها في 1914م، و التي خلصت إلى ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية و إدخال

فكرة العدالة و الحرية إلى الجزائر. (4)

(1) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 280.

(2) المرجع نفسه، ص 259.

(3) المرجع نفسه، ص 262.

(4) الأمير خالد، رسالة إلى الرئيس ويلسن ونصوص أخرى، (د . ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009،

ص ص 64 - 77.

وازداد اهتمام الفرنسيين بالإصلاح في الجزائر سنة بعد أخرى، فكلما تضاعف ضغط المواطنين الجزائريين تحركت فرنسا نحو الإصلاح، و عند انتهاء الحرب عام 1918م، تشكل وفد من الضباط الجزائريين الذين شاركوا في الحرب وذهبوا إلى فرنسا⁽¹⁾ وعلى رأسهم الملازم الأول "الأمير خالد"⁽²⁾، من أجل مطالبة الحكومة الفرنسية باحترام وعودها تجاه الشعب الجزائري، و التي كررتها العديد من المرات على لسان رئيس وزرائها "كليمانسو"، فعرض "الأمير خالد" القضية الجزائرية على الرئيس الأمريكي "ولسن" في مؤتمر فرساي 1919م بفرنسا، ولكن مبادئ "ولسن" أخفقت في التنفيذ لمعارضتها من قبل الدول الاستعمارية في التفاوض مع الحكومة الفرنسية، فلم يجد الحل إلا التفاوض مع فرنسا بغرض الإحراز على حقوق الجزائريين.⁽³⁾

المطلب الرابع: محتواه:

أ - قانون 4 فيفري 1919م:

- (1) يحي بوعزيز، سياسة التسلط....، المرجع السابق، ص 78.
- (2) الأمير خالد: هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر، ولد في 20 فيفري 1875م، بدمشق أين قضى معظم شبابه، ثم عادت أسرته إلى الجزائر سنة 1892م، وفي السنة الموالية أدخله أبوه المدرسة العسكرية "سان سيير" بباريس، حيث تخرج منها برتبة ملازم سنة 1897م، وترقي في 1908م إلى رتبة نقيب، وشارك في ح 1ع سنة 1914م، وبعد نهاية الحرب بدأ مشواره السياسي، توفي سنة 1936م بعد نفيه من طرف السلطات الفرنسية إلى سوريا، أنظر: رابح لونيبي و آخرون، المرجع السابق، ص 242.
- (3) عمار عمورة، المرجع السابق، ص 64.

يعتبر قانون 4 فيفري 1919م أهم قانون في التشريع الجزائري قبل قانون 1947م⁽¹⁾، رغم أن هذه الأخيرة كانت في نظر الأهالي ضربة قاسية للأمال التي علقوها على تضحياتهم الجسيمة في الحرب، فبعد أن كان الجزائريون يطالبون بحق تقرير المصير أو على الأقل مساواة الجزائريين للفرنسيين في جميع الحقوق، جاء هذا القانون للتلهية فقط⁽²⁾، حيث نص هذا القانون على توسيع القسم الانتخابي الخاص بالأهالي بحيث أصبح عدد المنتخبين حوالي 400.000 ألف بدل حوالي 15.000 ألف، ونص على أن عدد الجزائريين في المجالس العمالية لا يتجاوز ربع جملة الأعضاء في كل مجلس، أما الأرباع الثلاثة الأخرى فهي فرنسية، أما المصوتون الجزائريون فقد اشترط فيهم أن يكون عمرهم أكثر من 21 سنة و أن لا يكون قد حكم ضدهم القانون الفرنسي، و أن يكون قد خدم في الجيش أو البحرية الفرنسية وحياسة الملكية، و أن يكون موظف لدى الدولة أو البلدية، و أن يكون قد حصل على شهادة منحت له من أحد المعاهد الفرنسية أو حمل وسام فرنسي.⁽³⁾

إن هذه الشروط التعجيزية عبارة عن حواجز وضعت بقصد منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين وهم

(1) شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تثير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، تر: صادق المقدم و آخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 50.

(2) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920-1936م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 72.

(3) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية....، المرجع السابق، ص 274.

المسلمين، فمثلا طلب شهادة حسن السيرة و السلوك يعنى حرمان الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الأهالي.⁽¹⁾

كذلك تضمن هذا القانون مجموعة من الإصلاحات تمثلت في: إلغاء القوانين الأهلية

الزجرية في الشمال وفي الجنوب؛

- إلغاء قانون الغابات الذي كان يمنع حق الري في الغابات و الغرامة الجماعية إذ حدث حريق؛

- السماح للمتقنين الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية.⁽²⁾

- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.⁽³⁾

- كذلك تضمن هذا القانون قسم آخر عنوانه: "النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين"، حيث نص هذا القسم على أن الجزائريين الذين لم يقبلوا بالمواطنة الفرنسية سيمثلهم في كل المجالس الاستشارية في الجزائر أعضاء منتخبون، و أن المستشارين الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة سيكون لهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية و مساعدتهم.⁽⁴⁾

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 217.

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط....، المرجع السابق، ص ص 78 - 79.

(3) جمال قنان، قضايا ودراسات....، المرجع السابق، ص 181.

(4) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية....، المرجع السابق، ص 273.

ب- مرسوم 6 فيفري 1919م:

أما هذا المرسوم فقد نص على بعض الإصلاحات الشكلية التي تزيد حجم الكتلة الانتخابية في القسم الانتخابي الخاص بالأهالي من حوالي 15.000 إلى 425.000 ألف منتخب يمثلون 43% من الرجال الجزائريين فوق سن 25 سنة⁽¹⁾، الذين أقاموا مدة سنتين متتابعين في البلدية، و يشترط لقبولهم فيها شروط لا تتوفر في أكثر الجزائريين أن يكونوا قد أدوا الخدمة العسكرية، و أن يكونوا أصحاب ملاك أو مزارعين أو تجار مكلفين بالضريبة و مقيمين، و أن يكونوا موظفين لدى الدولة أو الدائرة أو البلدية، و أن يكونوا حاصلين على شهادة التعليم الابتدائية أو شهادة عليا، و أن يكونوا قد تقلدوا أوسمة فرنسية.⁽²⁾

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936.

المطلب الأول: ظهوره

بعد المشروع الذي وضعه "كليمانصو" في 4 فيفري 1919م، قام أوروبيو الجزائر على إرغام باريس لعزل الوالي العام "جونار"، وتم ذلك في 1925م، أين حل محله الليبرالي

(1) رابح لونيسي و آخرون، المرجع السابق، ص 215.

(2) شارل روبير و أجيرون، المرجع سابق، ص ص 440 - 441.

"موريس فيوليت"⁽¹⁾ واليا عاما بالجزائر حيث سعا للاندماج من خلال نشر التعليم و المساواة في الحقوق لصالح الجزائريين⁽²⁾، مما أدى لظهور اختلافات بين مؤيد و معارض، متردد أو قابل به، غير أنه لقي استحسان كبير من نخبة الشباب الجزائريين المتفرنسين التي كانت تتاضل من أجل الاندماج⁽³⁾، فسعا إلى فتح الهيئة الانتخابية لفئة من ممثلي نخبة الأهالي التي قوبلت بالرفض من طرف الأوربيين وعزله في 1927م⁽⁴⁾، حيث ألف كتابه الشهير "هل تعيش الجزائر" فسدد به للاستعمار و نظمه و أظهر حقائق لم تكن معروفة من قبل، وكانت آراؤه و أفكاره تتلخص فيما يلي: "إذا لم نصف الجزائريين و نسرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق و الواجبات، فإنهم سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحريري وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائياً"⁽⁵⁾

وفي سنة 1931م عقب الاحتفال بذكرى الاحتلال، ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي عهد إليها بدراسة الأوضاع الجزائرية، و تقديم تقرير حول

(1) موريس فيوليت: كان واليا عاما في الجزائر و نائبا في البرلمان الفرنسي وهو صاحب المشروع الأصلي الذي عرف باسمه، وعندما أصبح "ليون بلوم" رئيسا لحكومة الجبهة الشعبية في 1936م، شارك في تطوير المشروع، فعرف باسمهما "مشروع بلوم فيوليت"، كما شغل فيوليت منصب وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر في حكومة بلوم: أنظر: العايش بكار، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية (1937-1939م)، دار شطايب للنشر، الجزائر، 2013، ص 471.

(2) صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحريين (1910-1939م)، دار بن مرابط، قسنطينة، 2015، ص 373.

(3) العايش بكار، المرجع السابق، ص 471.

(4) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 375.

(5) أحمد توفيق المدني، هذه هي.....، المرجع السابق، ص ص 169 - 170.

الإصلاحات التي يجب إدخالها، وقدمت اللجنة مشروع إصلاحات، عرف عندئذ بـ: "مشروع فيوليت"، وهو من المشاريع التي وضعت لمعالجة الحالة الغير المستقرة في الجزائر، و إعطائهم الحقوق السياسية التي لم ينجح قانون 1919م في تحقيقها⁽¹⁾، وقد تضمن المشروع على 8 فصول و 50 مادة، و أهم ما جاء فيه: إصلاح مستوى التعليم و القيام بإصلاح زراعي، تأمين نفس الحقوق و الواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين، إلغاء المحاكم الخاصة و زيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثلهم....الخ، و بدأت مناقشته في البرلمان الفرنسي،⁽²⁾ حيث سعى المستوطنون للضغط على البرلمان الفرنسي لرفض المشروع، وتحقق لهم ذلك في سنة 1935م، مما شكل خيبة كبيرة للجزائريين الذين علقوا عليه آمالا واسعة و صدمة لصاحب المشروع "فيوليت".⁽³⁾

المطلب الثاني: ظروف تبني مشروع موريس فيوليت من طرف حكومة الجبهة الشعبية:

أ- انعقاد المؤتمر الإسلامي:

تقوم جذور تبني حكومة الجبهة الشعبية لموريس فيوليت باسم مشروع "بلوم فيوليت"،

(1) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 - 1945م)، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 18.

(2) المرجع نفسه.

(3) عبد الله المقلاتي، المرجع في تاريخ.....، المرجع السابق، ص 154.

نسبة إلى رئيس حكومة الجبهة الشعبية "ليون بلوم"⁽¹⁾ ، وصاحب المشروع موريس فيوليت إلى مطالب المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بدوره في مدينة الجزائر بقاعة "الماجستيك" يوم الأحد 7 جون 1936م⁽²⁾، بحضور القوى السياسية و الاجتماعية المؤثرة في الجزائر كفدرالية المنتخبين المسامين الجزائريين للعمليات الجزائرية الثلاث، وجمعية المسلمين و الحزب الشيوعي، و وانعقد برئاسة "محمد الصادق بن جلول"⁽³⁾، وذلك بدعوى من طرف الشيخ "عبد الحميد بن باديس"، حيث جاء في جريدة "لاديفانس" "la défense" بتاريخ 3 جانفي 1936م، مقال بتوقيع منه تحت عنوان "مطالبنا" وتضمن مايلي: "إن تحديد الوضع السياسي للمسلم الجزائري مسألة أساسية يجب أن يناقش ويحدد نهائيا، ليس من طرف شخص واحد مهما كان منصبه و سلطته، وليس من طرف مجموعة واحدة مهما كان تأثيرها و نفوذها على الجماهير، بل من طرف كل ممثلي و قادة الرأي الإسلامي"⁽⁴⁾.

-
- (1) ليون بلوم: سياسي و رجل دولة فرنسي اشتراكي (1872 - 1950م)، شغل منصب نائب في مجلس النواب سنة 1919م، و أول اشتراكي يهودي تولى الوزارة في فرنسا وهو صاحب البرنامج الإصلاحية "بلوم فيوليت" سنة 1936م، وفي سنة 1945م تولى الوزارة الانتقالية و اتفقت حكومته في 1996م مع الكتلة الوطنية في سوريا بعقد معاهدة، وهي سلسلة من المعاهدات التي عقدتها فرنسا مع لبنان و سوريا: أنظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 564.
- (2) لمياء بوقريوة، مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية و اجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، ع 4 جامعة باتنة، الجزائر ، ديسمبر 2012، ص 319.
- (3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 350.
- (4) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 319 - 320.

ومنه فهذا المؤتمر كان حدثا فريدا وخطيرا في نفس الوقت، فريد لكونه استطاع أن يجمع تيارات عدة تحت رايته للتشاور حول المسألة الوطنية ، أما خطورة المؤتمر فتمثلت أساسا في بعض مطالبه⁽¹⁾ و التي تمثلت في:

- السماح للجزائريين بالانتخاب للبرلمان الفرنسي في غرفة انتخابية واحدة مع احتفاظهم بحالاتهم الشخصية الإسلامية، و إعلان حرية الصحافة و المساواة في الأجور ومساعدة الفلاحين؛

- إلغاء القوانين الأهلية و إصلاح قانون الغابات و قرار "رينيه" المتعلقين بتحديد تنقلات الجزائريين.⁽²⁾

كذلك طالب الخطباء باسترداد الأوقاف من الإدارة.....، و أن تكون ميزانية الجزائر في خدمة سائر السكان، إلغاء التعليم الخاص بالأهالي.....، حرية التعليم العربي.....، تطبيق سائر القوانين الاجتماعية على السكان.....، و ألح الجميع على الاندماج في الأسرة الفرنسية، أما العلماء طالبوا بالحفاظ على الأحوال الشخصية الإسلامية.⁽³⁾

(1) العايش بكار ، المرجع السابق، ص 439.

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....، المرجع السابق، ص 100.

(3) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 701.

أما النقطة الأساسية التي التف حولها أعضاء المؤتمر الإسلامي هي تنفيذ مشروع "بلوم فيوليت"، الذي يقر لهم الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الدينية و إلغاء قانون الأهالي الذي لطالما طالب به الجزائريين (1).

ب- مطالب النجم الشمال الإفريقي 20 جوان 1936م:

بعدما استفاد "مصالي الحاج" من قرار العفو العام الذي أصدره وزير الداخلية "ألبيرت صارو" "Albert Sarraut" في شهر ماي 1936م، دخل فرنسا من جديد بعدما كان في سويسرا و استأنف نشاطه فيها، حيث شكل وفدا كان هو على رأسه، و ذلك لمقابلة كاتب الدولة للشؤون الجزائرية من أجل تقديم عدة مطالب لحكومة الجبهة الشعبية وذلك بتاريخ 20 جوان 1936م وجاء فيها مايلي: (2)

- إلغاء قوانين الأهالي و قوانين الاستثناء التي تعمل به حتى في الناحية الباريسية، وحرية السفر في فرنسا و حتى في الخارج. (3)
- حرية الصحافة و الاجتماع و إحداث الجمعيات؛
- تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على العمال المغاربة في الناحية الباريسية. (4)

(1) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 321.

(2) المرجع نفسه.

(3) مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج (1895 - 1938م)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 196.

(4) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 - 1939م)، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 667.

- منح العمال المغاربة في الناحية الباريسية، وفي كل مكان في فرنسا منحا عائلية و مساعدات و إرجاع صندوق التعويضات لصالحهم؛

- الإلغاء الفوري لمكتب الجوسسة و التفريق بين العمال الفرنسيين و العرب.⁽¹⁾

وعلى الرغم من تباين مطالب المؤتمر الإسلامي ونجم الشمال الإفريقي من القضية الجزائرية، فإنهما يشكلان موقفا معتدلا و يلتقيان في عدة نقاط يريدون تحقيقها، ويعود كذلك بالضرورة إلى مساندة حليف استراتيجي يتمثل في حكومة الجبهة الشعبية في مواجهة اليمين الفرنسي المتطرف من أجل الوصول إلى حد أدنى من تحقيق المطالب⁽²⁾.

المطلب الثالث: إيداع المشروع و أهدافه:

أ- إيداع المشروع:

منذ تولي حكومة الجبهة الشعبية السلطة في فرنسا، كانت الأوضاع في الجزائر تزداد اضطرابا يوما بعد يوم، خاصة في ظل غياب حلول سياسية ملموسة و تصاعد مطالب الحركة الوطنية الجزائرية لتحسين الأوضاع، فلم تجد حكومة الجبهة الشعبية بديلا آخر سوى مشروع موريس فيوليت⁽³⁾، الذي نصب كوزيرا للداخلية فيها، و أيده لإحياء مشروعه هذه

(1) مصالي الحاج، المرجع السابق، ص 197.

(2) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 322.

(3) المرجع نفسه.

المرّة زعيم الجبهة الشعبية "ليون بلوم"⁽¹⁾، لتبرز في العالم الجزائري فكرتان: فكرة أبادها "موريس فيوليت" وصادق عليها زعيم الحكومة الاشتراكية "ليون بلوم"⁽²⁾.

وفي 15 أكتوبر 1936م أعلنت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية عن طريق الصحافة بأن وزير الدولة سيضع مشروع قانون في غرفة النواب، وظهر هذا المشروع في الجريدة الرسمية الفرنسية في 30 ديسمبر 1936م.⁽³⁾

ب- أهدافه:

يهدف المشروع بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية، وهو مخطط جهنمي لمنع الحركة الوطنية من التطور، لأنه يمتص منها أغلبية المتعلمين و المفكرين الذين يريدون أكثر من الاندماج.⁽⁴⁾

تطبيق سياسة الاندماج قصد إيقاف الوطنية⁽⁵⁾، كما يهدف إلى معارضة الجزائريين للجزائريين وتحويل هذه البلاد إلى أرض فرنسية على مراحل و أفساط من 20 ألف جزائري تنتزع كل مرة، وهكذا تتفصل شيئاً فشيئاً عن شمال إفريقيا وعن العالم العربي و الإسلامي.⁽⁶⁾

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 375.

(2) أحمد توفيق المدني، هذه هي...، المرجع السابق، ص 169.

(3) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 323.

(4) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر، 1984، ص 25.

(5) محفوظ قداش، الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 317.

(6) مصالي الحاج، المرجع السابق، ص 218.

المطلب الرابع: محتواه:

إن مشروع "موريس فيوليت" كان لبنة أساسية لما جاء بعده وهو مشروع "بلوم فيوليت" بل هو إعادة إحياء له، وقد تضمن 08 فصول⁽¹⁾ يمكن تلخيصها أهمها كالآتي:

الفصل الأول: يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية: التمتع بالحقوق السياسية للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية، وهذا بصورة نهائية ماعدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية⁽²⁾ ويتعلق الأمر ب: الأهالي الذين أنهوا الخدمة العسكرية برتبة ضابط، الأهالي الذين غادروا الجيش وهو في رتبة رقيب أول أو رتبة أعلى منه بشرط أن يكونوا خدموا في الجيش لمدة 15 سنة، ونالوا شهادة حسن السلوك، الأهالي الحائزين على ميدالية عسكرية أو صليب حربي، أصحاب الشهادات العليا مثل: شهادة التعليم، البكالوريا، الشهادة العليا و الشهادة الثانوية، العمال الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتاب نقابات العمال المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام...⁽³⁾

(1) خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936 - 1938م)، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، ع 7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص 112.

(2) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار و التحرر....، المرجع السابق، ص 103.

(3) خميسة مدور، المرجع السابق، ص 119.

الفصل الثاني: إن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري يستعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل في كل عمالة جزائرية، وعندها تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول، كذلك تعين الغرف الفلاحية الثلاث 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.⁽¹⁾

الفصل الثالث: إن الأحكام المنصوص عنها بقانون 2 فيفري 1852م بفصليه 15 و 16، كذلك العزل الذي وقع على الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالمادتين السادسة و السابعة.⁽²⁾

الفصل الرابع: يمكن لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة أنفاً، بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع و الفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927.⁽³⁾

الفصل الخامس: ما تضمنه هذا القانون ينطبق إلا على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم الشروط الآن أو مستقبلاً.⁽⁴⁾

الفصل السادس: ستحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حساب نائب واحد لكل 70.000

(1) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 325.

(2) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار و التحرر....، ص 104.

(3) المرجع نفسه، ص 105.

(4) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 326.

ناخب مرسومة أسماءهم، أو قسم 20.000، وكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون⁽¹⁾.

المبحث الثالث: ردود الفعل حول المشاريع الإصلاحية (قانون 1919م و مشروع بلوم فيوليت 1936م).

المطلب الأول: المواقف المختلفة من قانون 1919م.

بمجرد إعلان إصلاحات 1919م أو قانون "جونار" كما أُصطلح عليه، بدأت ردود الفعل المختلفة من جميع أطراف القضية الجزائرية و المقصود بهم هم المستوطنون وممثلي النخبة الوطنية، فكيف كان موقف هذين الطرفين من هذه الإصلاحات؟⁽²⁾

أ- موقف الجزائريين:

رفض الجزائريون إصلاحات 1919م لاعتبار هذه الإجراءات الجديدة عقبات في طريق التحرر، لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي يبذلونها و لا في المستوى الذي وضعوه في فرنسا،⁽³⁾ حتى جماعة النخبة الذين لم يطالبوا بالوطنية و الاستقلال ولكن

(1) البشير الإبراهيمي، الشهاب، مج 13، ج 3، 2 ماي 1937، ص 163.

(2) خميسة مدور، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865 - 1962م)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2017 - 2018، ص 161.

(3) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية.....، ج2، المرجع السابق، ص 280.

بالتجنس و الاندماج لم يريدوا هذه الإصلاحات فمثلا "فرحات عباس" (1) رأى بأن هذا القانون ظالم وغير عادل، و أنه منح الجنسية لفئة قليلة فقط من الجزائريين المسلمين ومنعها على الأغلبية العظمى منهم و التي تكون المجتمع الفلاحي الريفي (2).

أما حركة الشباب الجزائري فقد وجدت نفسها ملزمة بإعلان موقفها من قانون 1919م، و التي انقسمت إلى تيارين: تيار يأمل الانتفاع بالتجنس و بالتمثيل المحتمل في غرفة النواب، و التيار الثاني يرفض التنازل عن الوضع الإسلامي استنادا إلى رفض الجماهير لهذا الإصلاح و الذي تزعمه "الأمير خالد" الذي كسب بهذا الموقف سمعة كبيرة في أوساط الجماهير المسلمة (3).

ب- موقف المستوطنين:

لقي هذا القانون أشد الاحتجاجات من أوروبيي الجزائر (4)، لأنها كانت في نظرهم

(1) فرحات عباس (1899 - 1986م): ابن قائد ولد في الطاهير بجيجل، بدأ حياته السياسية منذ العشرينات كرديف للدكتور "بن جلول" في فدرالية المنتخبين، أسس الإتحاد الشعبي الجزائري في 1938م، وفي 1946م أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم إلى جيش التحرير الوطني في 1955 م، و أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1956م، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة (1958 - 1961م)، أنظر: رايح لونييسي و آخرون، المرجع السابق، ص 254.

(2) عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال (1899 - 1985م)، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 - 2005، ص 81.

(3) أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1919 - 1954م)، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 44.

(4) شارل روبيير أجبيرون، المرجع السابق، ص 440.

خطيرة و وخيمة العواقب⁽¹⁾، وضعف للحكومة أمام القومية العربية، وقد حاول الحاكم العام "جونار" التقليل من الإصلاح، ففي تصريح للصحافة طمأن الأوروبيين موضحا أثر هذا القانون وحدوده: "...هذا القانون لا يحتوى على أي شيء من شأنه إقلاق المعمرين" ومع ذلك لم تتوقف الانتقادات، فقد دعت "ليكودالجي" الرئيس الجديد للإدارة الجزائرية: "آبيل" على وضع حد لكل رغبة في الاستقلال قبل فوات الأوان.⁽²⁾

أما النخبة فهناك من باركها و اعترف بها أمثال: الكاتب "بيرنار" الذي كان أحد المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي في الجزائر، حيث أعتبر قانون 1919م من أهم الروابط بين الجزائر و فرنسا بقوله: " أهم الإجراءات التي كانت تستطيع أن تربط الأهالي شيئا فشيئا بعملنا الحضاري في الجزائر و أن تساعد على تربيتهم السياسية هو قانون 1919م"، وقد برهن عليها بقوله أن هذا القانون قد وسع القسم الانتخابي الجزائري.⁽³⁾

ومن المعارضين نجد "أندري نوشي" وهو فرنسي يساري، قال أن هذا القانون يمنع الجزائريين من الاستفادة من الحقوق السياسية بسبب الشروط التعجيزية.⁽⁴⁾

ج- موقف الصحافة:

من بين الصحف نذكر على سبيل المثال صحيفة " Republication " من قسنطينة التي تنبأت بحركة تجنيس واسعة و بالاستحواذ على البلديات و باندلاع حرب أهلية، إلا أن

(1) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص280.

(2) محفوظ قداش، الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص74.

(3) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص276.

(4) المرجع نفسه، ص ص276 - 277.

صحيفة "le message de l'Algérie" نددت بمستغلي القانون وكتبت أيضا لابد من الوقوف ضد هذا القانون الذي سيمهد للفوضى و الاضطرابات، واحتجت صحيفة "L'Echo d'Alger" بقلم مديرها "بايلاك" "Bailac": "أنها الضربة القوية الموجهة على غيلة"، فقد احتجت على الحكومة الفرنسية وكانت تعتبر أن الجزائر فرنسية. (1)

أما جريدة الإقدام (2) الوطنية كانت حديثة الصدور، ففي إحدى افتتاحاتها: "رغم أن الإصلاحات قد خطت خطوة أمامية بخصوص المشكل الأهلي، فإن العمل الذي وضعت خطوته العريضة قبل الحرب مازال باقيا على حاله (3)، و أكد مدير هذه الصحيفة "الصادق دندن" لم نتقدم و لم نقم إلا باسترجاع ما ضاع في عام 1884 م أي حق انتخاب رؤساء البلديات. (4)

(1) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص ص 438 - 439.

(2) الإقدام: هي جريدة أسبوعية للدفاع عن مصالح المسلمين، صدرت باللغة الفرنسية في 7 مارس 1919م، كما صدرت باللغة العربية ابتداء من 15 سبتمبر 1920م، و استمرت في الظهور باللغتين حتى اختفاؤها في 6 أفريل 1923م، مديرها "الصادق دندن" و"حمود حاج عمار" ورئيس تحرير القسم العربي بها "الأمير خالد"، عرفت برفضها التجنس التام، كما طالبت بالجنسية الفرنسية في إطار الأحوال الإسلامية. أنظر: خميسة مدور، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص 166.

(3) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 2، المرجع السابق، ص ص 277 - 278.

(4) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص ص 443 - 444.

المطلب الثاني: المواقف المختلفة من مشروع بلوم فيوليت 1936م وفشله

لقد أدى إيداع مشروع بلوم فيوليت في غرفة النواب في 30 ديسمبر 1936م إلى خلق جبهتين متعارضتين: جبهة مؤيدة للمشروع تمثلت في الأحزاب ماعدا نجم شمال إفريقيا و جبهة معارضة تمثلها الأحزاب، المنظمات و النواب من الأوساط الاستعمارية⁽¹⁾.

أ- موقف الحركة الوطنية:

أوجد مشروع بلوم فيوليت صدى كبير في أوساط تيارات الحركة الوطنية الجزائرية و سيطر على الحياة النيابية خلال فترة الثلاثينات أي فترة حكم الجبهة الشعبية، فتعددت الآراء و المواقف بين مؤيد ومعارض ومتحفظ.⁽²⁾

- موقف النخبة و الشيوعيون:

رحب المنتخبون بهذا المشروع و رأوا فيه خلاصهم و خلاص الجزائريين من حالة الأهلية (الأندجينا)⁽³⁾، وقد أيده "فرحات عباس" لأنه يريد الإدماج و رفض التجنيس الفردي، فهذا القانون في نظره يسمح للجزائريين بالارتباط بفرنسا بطريقة سليمة و بسيطة كمجموعة مسلمة في العائلة الفرنسية الكبيرة.⁽⁴⁾

(1) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 329.

(2) خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت إصلاحات ضائعة...، المرجع السابق، ص 123.

(3) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 3، المرجع السابق، ص 19.

(4) عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 118.

أما الشيوعيون و قفوا بكل قوة لصاحب المشروع الذي اعتبروه أول خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري، مع أنه لا يعطي للجزائريين كل ما يريدونه من حقوق وحریات فإنه خطوة أولى تبدأ من 22 ألف مسلم وتؤدي إلى نتائج ملموسة.⁽¹⁾

- موقف جمعية العلماء المسلمين:

تحفظ منه العلماء و لم يرفضوه، مفضلين كتم عواطفهم الحقيقية إلى أيام خيبة الأمل من المشروع⁽²⁾، حيث عبر عنه "الإبراهيمي" قائلا: "إن فيوليت قد صاغ مشروعه على اعتبارات سياسية دقيقة، ووضعها في ألفاظ استهوت خاصة الجزائريين (النخبة) و تشابههم، ولكنه انطوى على معان غامضة.... ويحمل وجوها كثيرة من الاحتمالات و التفسيرات ومنها ما يعد الاعتبار النفسي الجزائري من الشعريات".⁽³⁾

كذلك عبرت عنه جريدة الشهاب في عدة مقالات وصفته في إحداها: "بأنه ليس من البرامج الكاملة التي تغير حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة"⁽⁴⁾، كما عبرت عنه جريدة البصائر في عدة مقالات وردت في إحداها: "إن المسلمين لا يمكنهم مقايضة دينهم بكل أموال الدنيا، ومن باب أولى بالحقوق التافهة يعدهم بها مشروع "بلوم فيوليت".⁽⁵⁾

(1) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 330.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 381.

(3) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، المرجع السابق، ص 19.

(4) رابح لونييسي و آخرون، المرجع السابق، ص 231.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 381.

- موقف المؤتمر الإسلامي:

لقد حاول المؤتمر الذي تبني المشروع وخاصة "بن جلول" جهده لإقرار المشروع، حيث انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني، وكان من بين ما أقره التهديد باستقالة النواب المسلمين من وظائفهم بصفة جماعية، إذا لم يوافق البرلمان الفرنسي على المشروع قبل الانتخابات الإقليمية لسنة 1937م.⁽¹⁾

- موقف نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب:

منذ البداية أعلن النجم معارضته للمشروع من أساسه، وبين مدى خطورته في حالة تطبيقه بالنسبة لمستقبل الجزائر، إذ كتبت الأمة سنة 1935م: "تقول للشعب بأن سياسة الاندماج و التخلي عن قانون الأحوال الشخصية يشكلان خطرا كبيرا، فإنه بتطبيق هذه السياسة نضيع جنسيتنا وكرامتنا وكل أمل في استعادة حريتنا و النتيجة حينذاك ستكون الانتحار، إننا نندد بهذه السياسة ونقف ضدها بكل قوة، ونهيب بالشعب الجزائري أن يقف كلهم ضدها،⁽²⁾ و أعادت جريدة الأمة رفض النجم للمشروع سنة 1938م حين كتبت: "أننا لم نزل نعارض هذا المشروع.... إننا لا نستطيع تغيير جنسيتنا، إذ هي قبل و قبل كل شيء ماضينا و تاريخنا وعاداتنا و تقاليدنا.....".⁽³⁾

(1) العايش بكار، المرجع السابق، ص 477.

(2) المرجع نفسه، ص ص 472 - 473.

(3) المرجع نفسه، ص 474.

ب- المواقف الفرنسية :

إذ كانت المواقف الجزائرية بين مؤيد و معارض ومتحفظ لمشروع "بلوم فيوليت"، فإن خصوم المشروع من الجانب الفرنسي التي كانت متفقة حول هاته السياسة إلا أنهم لم يؤمنوا بنجاحتها، ومن بين الأحزاب الداعمة كانت الأحزاب اليسارية. (1)

- الأحزاب الفرنسية المؤيدة :

*الحزب الاشتراكي الفرنسي: (S F I O)

أبدى هذا الحزب اهتماما ملحوظا لمشروع "فيوليت" وقد ظهر ذلك جليا في مؤتمر الـ 34 المنعقد بمرسيليا يومي 11 و 12 جويلية 1937م و الذي خرج بتوصيتين هامتين: المصادقة على مشروع بلوم فيوليت وتحقيق الإصلاحات السياسية و الإدارية في أقرب وقت ممكن و التي تجعل الجزائر مقاطعة فرنسية. (2)

* الحزب الشيوعي الفرنسي: (S F I C)

كان موقفه واضحا من خلال ما صرحت به جريدة " L'Humanité " لسان حال الحزب في 15 جانفي 1937م: "أن الحزب الشيوعي جريدته، مجموعته البرلمانية، كان حر دوما من أجل منح جميع الحقوق الديمقراطية لكل مسلمي إفريقيا الشمالية، يجدون الإصلاح الانتخابي المشروع غير كافي ويطالبونه بتوسيعه العاجل، و سيعملون لكي تتم

(1) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 332.

(2) خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت إصلاحات ضائعة ...، المرجع السابق، ص ص 130 - 131.

المصادقة عليه أسرع ما أمكن من طرف الغرفة، حتى تتحصل قريبا فئات أخرى من المسلمين وكل الشعب الجزائري على الحقوق السياسية....⁽¹⁾

- العناصر الراضة للمشروع:

رفض المشروع من طرف عدة أحزاب فرنسية من بينها: الحزب الشعبي الفرنسي (ppf) الذي تأسس في نوفمبر 1936م، ومن أهم مطالبه المناذاة بسياسة إمبراطورية في مقاطعات الجزائر الثلاث، كذلك حزب التجمع الوطني للعمل الاجتماعي الذي أنشأ في جوان 1936م، رفض المشروع ووقف ندا لاتحادية المسلمين وعلى المؤتمر الإسلامي وعقد تجمعا مضادا في الجزائر العاصمة يوم 10 أوت 1936م من أجل رفض الإصلاحات المقدمة من طرف حكومة الجبهة الشعبية.⁽²⁾

- موقف نواب البرلمان الفرنسي:

لقد صرح البرلمانيون برفضهم الجماعي للمشروع لما يحدثه من اضطراب كبير لسائر القطر الجزائري، لأن المواطنين الفرنسيين في المدن و البوادي يرفضون وجود هيئتين انتخابيتين في قائمة واحدة تتمتع كلاهما بحقوق سياسية واحدة، تخضع إحدهما للقوانين المدنية الفرنسية و الأخرى لشريعته الإسلامية.⁽³⁾

(1) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 333.

(2) المرجع نفسه ، ص334.

(3) خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت إصلاحات ضائعة ...، المرجع السابق ، ص134.

* موقف المستوطنين:

رأى أوروبيو الجزائر في هذا المشروع خطرا كبيرا بالنسبة إليهم⁽¹⁾، حيث اعتبره إعلامهم "مؤامرة على الجزائر"، لأنه يهدد في تصورهم السيادة الفرنسية على الجزائر و امتيازاتهم الكبيرة فيها وهيمنتهم المطلقة على أوضاعهم،⁽²⁾ لقولهم أن هذا الإصلاح سيزيد في عدد المواطنين الفرنسيين من الأهالي وبعد مدة سنكون قد غرقنا في جزائر أغلبية المواطنين فيها مسلمون.....⁽³⁾

3- فشل المشروع:

لقد سلكت حكومة الجبهة الشعبية سياسة احتوائية تجاه الأحزاب و المنظمات وغيرهم، كان هدفها كسب الوقت و التظاهر بالإصلاح دون أن تلزم نفسها بذلك رسميا، وذلك بهدفين: الأول تهدئة هيجان الجزائريين المعتدلين المشاركين في المؤتمر أو الوطنيين المتبنين لمطالب النجم، و الثاني احتواء غضب المستوطنين و اليمين المتطرف الفرنسي، وبدلا من تنفيذ المشروع شنت مجموعة من المراسيم الإصلاحية دون تنفيذها،⁽⁴⁾ مما نتج عنه مضايقات كبيرة لخلق النشاط السياسي لدى النواب المسلمين، ففي 21 أبريل 1937م

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 351.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 381.

(3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 351.

(4) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 337.

داخل المجلس العام لقسنطينة نتج عنه نقاشات بين النواب المسلمين و الأوروبيين انتهت بانسحاب كل من " بن جلول " و "قرحات عباس" من المجلس⁽¹⁾.


ويسقوط حكومة "بلوم" في 21 جون 1937م، كانت نهاية خطوط المشروع، وحتى بعد تشكيل حكومة "شوتان" "chautemps" في 30 جوان 1937م، لم يستطع مناصرو المشروع إعادة إحيائه.⁽²⁾

وظل المشروع بين مد وجزر و التصويت عليه يتأجل مرة بعد مرة، إلى أن قبر في نهاية المطاف من قبل البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين في عهد حكومة "ديلادييه" "daladier" عام 1939م.⁽³⁾

(1) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 337.

(2) خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت إصلاحات ضائعة ...، المرجع السابق، ص 138.

(3) رابح لونيسي و آخرون، المرجع السابق، ص 231.

A decorative border in a light blue color, featuring intricate floral and scrollwork patterns at the corners and along the edges. The border frames the central text.

خاتمة

من خلال استعراضنا لموضوع سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر من

(1870-1940م) توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

* تعتبر فترة من 1870م إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى من أهم الفترات التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، و التي عانوا من خلالها إلى حد بعيد جراء السياسة التعسفية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية و التي استخدمت فيها مختلف الوسائل و اشتملت على مجالات مختلفة، بداية بالتنظيم الإداري و الوسائل المعتمدة فيه وصولا إلى الجانب الاقتصادي وذلك من أجل إحكام سيطرتها وبسط نفوذها على الشعب الجزائري.

* حاول المحتل تنظيم المجتمع الجزائري وفق ما يخدم مصالحه، ولذلك أصدر العديد من القوانين و المراسيم التي تمنح من خلالها صلاحيات واسعة للمستوطنين في تسيير شؤون البلاد و إغراء الزعامات السياسية و الدينية، وبذلك أقامت نظاما إداريا محكما قسمت من خلالها البلاد إلى بلديات مختلفة لتيسير التحكم في شؤون الجزائر العامة.

* حاولت فرنسا إنشاء مستعمرة استيطانية وذلك من أجل خلق ملكية فردية لها، لذلك لجأت إلى سن مجموعة من القوانين و المراسيم التي كانت لها تأثير كبير في نقل ملكيات الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين القادمين من أوروبا، من أجل تحطيم نظام الملكية الزراعية و القضاء على موارد رزق الجزائريين، بحيث أدت هذه السياسة إلى تفكيك المجتمع الجزائري وسلبه ممتلكاتهم وذلك عن طريق الضرائب الباهظة التي كانت مسلطة عليهم و

التي طرحت ظاهرة الهجرة تعبيرا عن رفض الجزائريين للنظام الاستعماري و لسياسته الاضطهادية.


* عملت الإدارة الاستعمارية على محاربة الدين الإسلامي بمختلف الوسائل من هدم وتخريب للمؤسسات وتجسد ذلك في الجهود التي بذلها "الكردينال لافيغري"، و الإمكانيات التي جندها من أجل تنصير المجتمع الجزائري، مركزا بالدرجة الأولى على منطقة القبائل وعلى الأيتام المسلمين ضحايا المجاعة و الأوبئة، ورغم الجهود التي بذلها المنصرون في الجزائر إلا أنهم فشلوا في تحقيق أهدافهم مما يدل على مدى تمسك الشعب الجزائري بعقيدته الإسلامية.

* خاض الجزائريون مجموعة من المقاومات الشعبية القبلية تعبيرا عن رفضهم لكل القوانين و المشاريع الفرنسية المطبقة في الجزائر، وذلك كنتيجة للجرائم المرتكبة في حقهم، إلا أنهم لم يكتفوا بهذه المقاومات فحسب لمواجهة الاستعمار، بل قاموا بتغيير أسلوبهم إلى النضال السياسي وذلك عن طريق الشكاوي و العرائض التي لعبت دورا فعالا في تنمية الروح الوطنية للشعب الجزائري.

* اعتبرت إصلاحات فبراير 1919م إصلاحات هزلية وشكلية بالنسبة للجزائريين، كانت تهدف فرنسا من ورائها استمالة النخبة المثقفة التي أصبحت تتمتع بوعي سياسي مما أصبح يشكل خطرا على مصالحها.

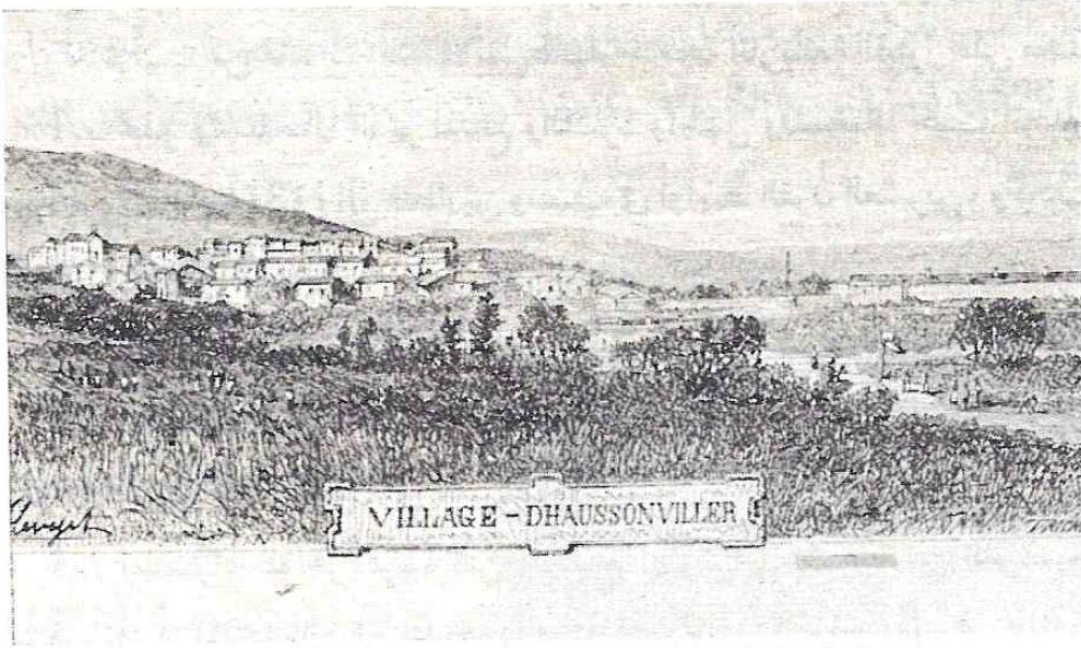
* يعتبر مشروع بلوم فيوليت أهم إصلاح اهتم به سكان الجزائر بعد قانون 1919م، لأنه قدم بعض الإصلاحات و التنازلات التي تخدم الجزائريين لكنه في نفس الوقت كان مؤامرة سياسية و اجتماعية ضدهم من أجل إبعادهم وفصلهم عن وطنهم ودمجهم في المجتمع الفرنسي.

و أخيرا يمكننا أن نستنتج من خلال بحثنا هذا أن فرنسا لم و لن تقي بوعودها تجاه الشعب الجزائري، ومن هنا تظن هذا الأخير للمراوغات السياسية و تأكدوا أن فكرة المساواة بينهم و بين الفرنسيين تعد شبه مستحيلة.

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns in a light blue color, framing the central text.

الملاحق

الملحق الأول



قرية ببلاد القبائل استقر بها المستوطنون القادمون
من الألزاس واللورين 1875



وصول مستوطنين من الألزاس إلى قسنطينة 1871

المرجع: رابح لونيبي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 90 ، 93.

الملحق الثاني

الى سيد وزير الحرية، باريس
الحمد لله وحده
سلام عليكم سلاما تاما مديدا ما دام الليل يعقبه النهار.

منذ الخطوات الأولى التي خطتها الأم الفرنسية على أرضى الجزائر، وحرصا منها على مراعاة العدل والكرم، فقد منحت لمسلمي هذه البلاد بمقتضى المعاهدة الحق في الاحتفاظ بعقيدتهم وشريعتهم وممتلكاتهم واحترام النساء، وحماية الأشخاص والابقاء على القوانين التقليدية والعادات الموروثة منذ قرون.

هكذا كان موقفها عندما وضعت يدها على مدينتنا تلمسان، وبالخاصة من طرفنا. ولقد تأكد في عدد من المناسبات دماثة أبرز الحكام وحلمهم أرائنا.

وعلى ذلك، ف فيما يتعلق بنا نحن مسلموا مدينة تلمسان الذين خضعنا دائما لسلطتكم منذ اليوم الذي ظهرت فيها بيننا وتفقدنا دائما وبإخلاص كل الواجبات التي أنيطت بنا سواء عن طريق الجهد الجماعي أو على مستوى الجهود الفردية وذلك بكل الحماس الذي لدينا ملتزمين التزاما

دقيقا حدود الواجبات التي أنيطت بنا. ولقد قمنا، وبصفة خاصة ضد أعداء فرنسا مثل بوعمامة وأسلافه عندما حاولوا إشعال قتيل الحرب في الجزائر. ولقد أمثلنا خلال حقبة طويلة من السنين الى كل القوانين العامة وكذلك للأجراءات الخاصة التي تتعلق بقمع الجرائم المادية أو المخالفات السياسية. وأيضا تلك التي تتعلق بالنظام الجبائي الخاص المفروض علينا مثل الزكاة والعشر. ونحن بمسلكنا هذا قد أوفينا بجميع التعهدات التي التزم بها أجدادنا إزاء فرنسا عند الاستسلام، على أمل الاحتفاظ بحرية عقيدتنا التي لا يمكن فصلها على كل حال، عن نظامنا الاجتماعي. وحسب الحكمة الداريجة، فالحياة الدنيا هي عماد الدين.

لقد اتصلنا بالمشروعين اللذين أعدهما السيد مار تينو واللذان يهدفان الى:

- 1 — جمع مسلمي الجزائر في حلف مشترك مع الأمة الفرنسية عن طريق اصدار مرسوم التجنيس.
- 2 — اخضاعهم للخدمة العسكرية الاجبارية.

ولقد استقبل هذان المشروعان بالرضى، على ما يبدو، في الجمعية الوطنية التي حولتهما الى لجان خاصة للبحث والدراسة.

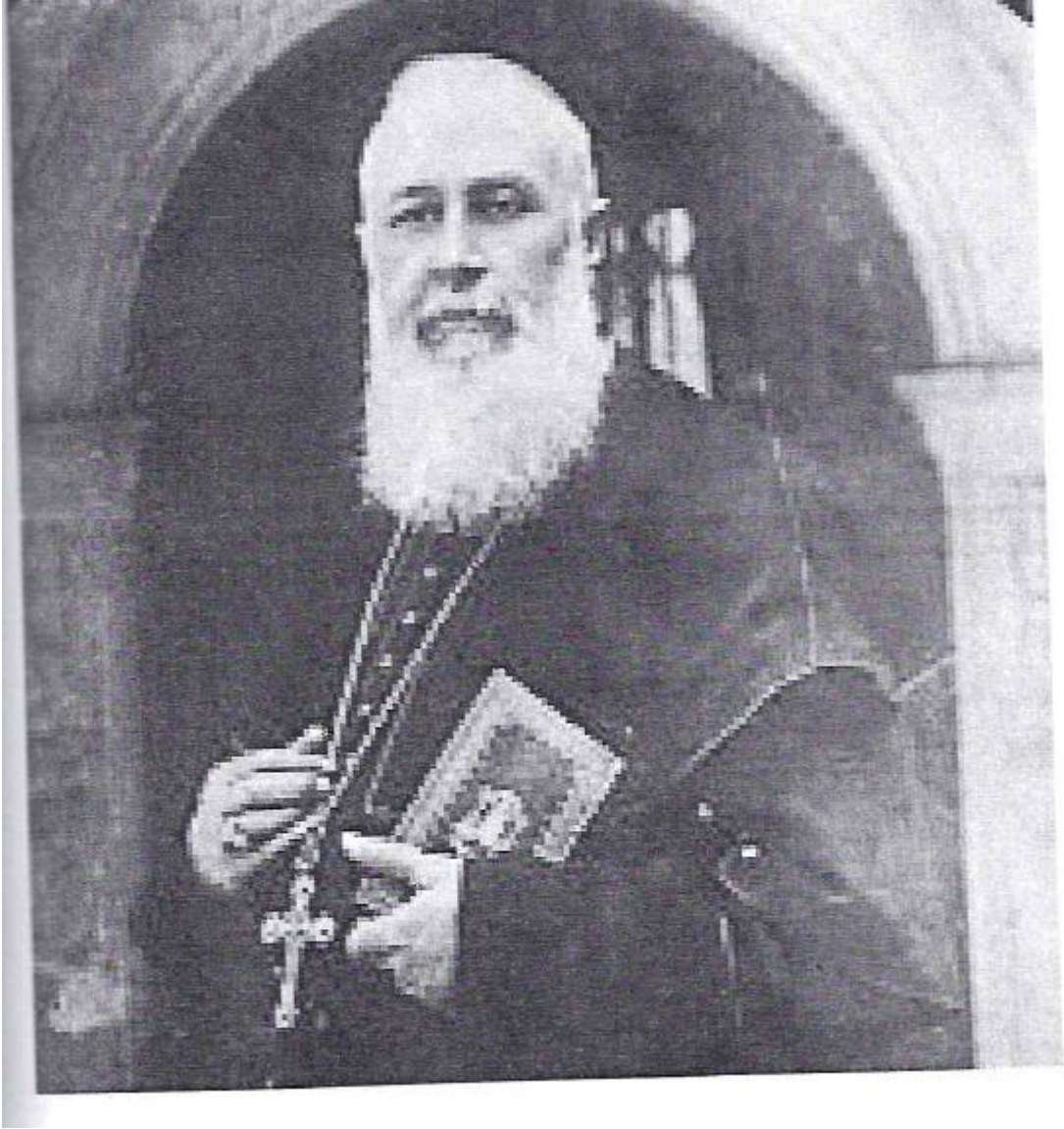
ولكن من الواضح جدا أن قبولنا سيؤدي الى القضاء على مبادئنا الدينية وتشويه روح شريعتنا والى الاعتداء على حق الاحترام الواجب نحو نساتنا وأشخاصنا، بمعنى، أن هذا سيؤدي الى الفناء مجموعة من الضمانات وربطنا، في حالة تبعية، برباط مشترك لن نستطيع التخلص منه أبدا.

واننا نعتزف مع ذلك أن صاحب المشروعين يهدف من ورائهما الى تحسين وضعنا عن طريق دمجنا وتكريس حقوقنا أمام الأمة الفرنسية وفتح

المرجع: جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، 1830-1914م، ديوان

المطبوعات الجامعية، 2009، ص ص 210، 211.

الملحق الثالث

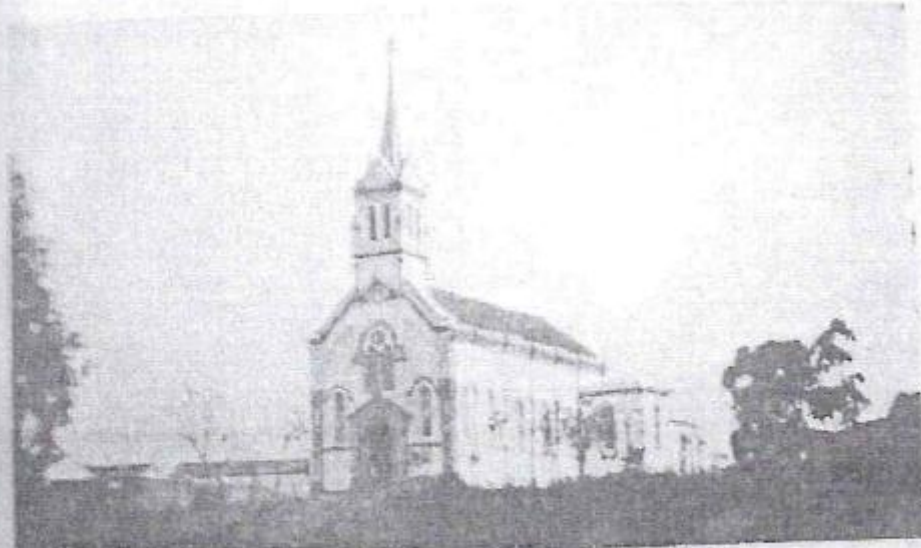


المرجع: سعدي مزيان، النشاط التنصيري ... ، المرجع السابق، ص 482

الملحق الرابع



Sainte-Monique. — Panorama: la voie ferrée et la route nationale, le village, l'oued Chélif, les montagnes du Dahra.



Saint-Cyprien. — L'église paroissiale.

المرجع: سعدي مزيان، النشاط التصويري ... ، المرجع السابق، ص 488

الملحق الخامس: رسالة جورج كليمانصو، لايفغ إلى أرسيتيد بريان رئيس مجلس الوزراء

سيدي الرئيس

إن لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب وبالاعتماد على الإدارة المعبر عنها شكليا من طرف الغرفتين، لها الشرف أن ترجو منكم أن تتجزوا في أسرع الأجال الإصلاحات التي ترمي إلى تحسين الوضعية المعنوية والمادية للسكان الأهالي في الجزائر.

"إن هؤلاء السكان قد اثبتوا مرة أخرى وبامتياز إخلاصهم وعميق تعلقهم بفرنسا.

"لا يمكن أن تختار ساعة أحسن من هذه لإنجاز الإصلاحات التي تم التصويت على مبادئها من طرف غرفة النواب بتاريخ 9 فبراير 1914م، على أن يكون هذا الإنجاز بأعمال مضبوطة ونهائية.

"إن اللجنة تسمح لنفسها، سيدي الرئيس، أن تذكر لكم النقاط الرئيسية لهذه الإصلاحات التي تمت دراستها بكيفية ناضجة منذ عدة سنوات وهي جاهزة في الوقت الحالي.

"في المرحلة الأولى، قبول الأهالي في نظام جديد للتجنيس، لا يتضمن التخلي عن الأحوال الشخصية.

توسيع السلك الانتخابي الأهلي وإعطاء الضمانات لحرية التعبير لإرادات السلك الانتخابي، التمثيل الأهلي من أجل مجلس أعلى يكون مقره في باريس ويرمي إلى تقوية المراقبة الإدارية والسياسية للجزائر.

قواعد جديدة تضبط وتضمن بفعالية الحق والتمثيل الأهلي في المفاوضات المالية في

المرجع: الأمير خالد، المرجع السابق، ص ص 64، 65.

تابع للملحق الخامس

المجالس العامة والمجالس البلدية فيما يخص توزيع مصاريف الميزانية الاستعمارية والميزانيات المحلية ومراقبة استعمالها .

"ونتيجة لهذا، تتألف الوظائف الإدارية مع الوظائف الانتخابية، مشاركة المستشارين البلديين الأهالي في انتخاب شيوخ البلدية.

"إصلاح الضرائب العربية،" ضمانات جديدة تمنح للملكية الأهلية.

"سياسة أهلية متحررة وواثقة ومعرفة بوضوح وبكثير من التساهل، قد تكون هي الوحيدة التي تستطيع أن تتلاءم مع النظرات العامة والمرامي السياسية الفرنسية، هذه السياسة ستلبي المشاعر الشاملة لبلادنا التي نتمنى تفتح كل الطاقات الحية لمليكتها الإفريقية الكبيرة باشتراك المصالح وتقريب القلوب.

"إن إنجاز هذه السياسة يجب أن يبقى الشغل الشاغل والمستمر لممثلي فرنسا في شمال إفريقيا.

"إن الجنود الأهالي الشجعان من البلدان التي تحت حمايتنا مثل الأهالي الجزائريين قد شدوا إعجابنا في ميادين معركة أوروبا، فقد أراقوا بصفة بطولية دماءهم إلى جانب دماننا لنصرة أشرف القضايا، إن اللجنة لا تفرق في إبراز عرفانها وتهانينا بين بلدان الحماية والجزائر .

"إنها تطلب من الحكومة أن تلبى المطالب الشرعية بروح من الأخوة و المودة.

"ومن ناحية أخرى إنها تعتبر أنه من الواجب أن توسع إلى كل الأهالي الذين يعيشون في ظل رايبتنا التطبيق التدريجي للبربرالية، العدالة هي أساس شرفنا و قوة فرنسا الجمهورية.

المرجع: الأمير خالد، المرجع السابق، ص ص 65، 66.

الملحق السادس

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري

جوان (يونيو) 1936 م

(في السابع من شهر جوان (يونيو) 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع من نوعه في البلاد، وقد انتهى بالمطالب الآتية التي رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس . وفيما يلي نص المطالب مأخوذاً من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) 1936 ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص 236 - 237) .

- أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .
- ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النواب المالية ، ونظام البلديات المختلطة .
- ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون .
- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليتمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .
- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة

تابع للملحق السادس

- الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية .
- رابعاً : الإصلاحات الإجتماعية : التعلم الإجباري للبنين والبنات - الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري .
- جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين .
- الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . إنشاء خزانة خاصة للعاملين من العمال .
- خامساً : الإصلاحات الإقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل - تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائية للفلاحة والصناعة والتجارة والإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون تمييز بين الأجناس .
- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .
- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .
- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .
- إلغاء قانون الغاب .
- سادساً : مطالب سياسية - إعلان العفو السياسي العمومي - توحيد هيئة الناخبين في سائر الإنتخابات - إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه - النيابة في مجلس الأمة .




المرجع: أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3 ... ، المرجع السابق، ص ص 263، 264.

M. VIOLETTE EXPLIQUE SON PROJET

LA FRANCE DOIT RECONNAITRE
LE DROIT DE VOTE
AUX INDIGÈNES D'ALGÉRIE

LE BUT DU GOUVERNEMENT EST D'ACQUIESCER
À UNE ÉLITE RESTREINTE
UNE RÉCOMPENSE
IMMÉDIATEMENT MÉRITÉE

par
Maurice Viollette
MINISTRE D'ÉTAT
Ancien premier général de l'Algérie



UN MESSAGE A Benkroun
de **Dr BEN DJELLOUL**
Chef de la Délégation algérienne au Parlement
à Paris

PRIMES
AUX LECTEURS
95%
WESTMINSTER

اعتراض مصالي الحاج على مشروع فيوليت
صحيفة الأمة - فبراير 1937

المرجع: رابح لونيبي و آخرون، المرجع السابق، ص 230.

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns in a dark blue color, framing the central text.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

أولاً: الكتب بالعربية:

- 1/ الإبراهيمي محمد البشير، آثار محمد البشير الإبراهيمي، تر: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- 2/ الإبراهيمي محمد البشير، عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة، 1964.
- 3/ الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج (1898 - 1938م)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
- 4/ المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري، دار المعارف، القاهرة، 1962.
- 5/ المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 6/ المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 7/ بن العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة، (1920 - 1936م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 8/ عباس فرحات، الشاب الجزائري، تر: أحمد المنور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
- 9/ عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر الرحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
- 10/ كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 - 1962م)، (د ط)، دار القصبية، الجزائر، د، س، ن.

ثانيا: المجالات:

1- الإبراهيمي محمد البشير، الشهاب، المجلد 13، ج 3 ، 2 ماي 1937م.

المراجع:

الكتب بالعربية:

1/ أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، دار الأمة، الجزائر، 2013.

2/ الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج 5، دار الأمة، الجزائر، 2007.

3/ الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر، 1984.

4/ الصلابي محمد علي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل ج.ع.1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د. س، ن.

5/ الطاهر محمد و علي، التعليم التبشيري في الجزائر (1830 - 1900م)، دار حلب، د م، 1897.

6/ العسلي بسام، محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية، ط3، دار النفائس، بيروت، 1990.

7/ العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، جامعة الدول العربية، د م، 1964.

- 8/ العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر، ط 6، مكتبة الأنجلو
مصرية، القاهرة، 1984.
- 9/ العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830م حتى ثورة نوفمبر
1954، دار البعث، قسنطينة، 1985.
- 10/ المقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1954م)، ديوان
المطبوعات الجامعية، د م، 2014.
- 11/ المقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية
(1830 - 1962م)، (د. ط)، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013.
- 12- النوار عبد العزيز سليمان، التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب
العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2014.
- 13/ بجاوي محمد الصالح، متعاونون ومجنودون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830-
1918م)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.
- 14/ بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830 - 1871م)، دار حلب للنشر،
د م، 1977.
- 15/ بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية (1937 - 1939م)،
دار شطايب للنشر، الجزائر، 2013.

- 16/ بلّاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1989م)، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- 17/ بلّاح صالح، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1910 - 1939م)، دار بن مرابط، قسنطينة، 2015.
- 18/ بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين (1881 - 1914م)، وزارة الثقافة، الجزائر، د. س. ن.
- 19/ بن جبيل شريف، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: فيصل الأحمر و آخرون، دار بهاء الدين، قسنطينة، 2009.
- 20/ بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار دزير أنفو، الجزائر، 2013.
- 21/ بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 - 1962م)، دار الكوثر للنشر، د م، 2015.
- 22/ بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- 23/ بوخاوش سعيد، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، (د ط)، دار تفتيلت الجزائر، 2013.

- 24/ بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 - 1930م) و انعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- 25/ بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- 26/ بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 27/ بورنان سعيد، رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، ط 3، دار الأمل، تيزي وزو، 2015.
- 28/ تابليت علي، فرحات عباس رجل دولة، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.
- 29/ تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك للنشر، الجزائر، 2008.
- 30/ جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، تر: صادق المقدم و آخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
- 31/ حاجي فريد، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (1837 - 1937م)، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
- 32/ حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، د م، 2013.
- 33/ خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب و الاندماج في الجزائر (1830- 1962م)، (د ط)، دار القصبه للنشر، 2009.

34/ داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر، (د.ط)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

35/ دسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ الجزائر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918 - 1934م)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

36/ زروق نادية، قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870 - 1900م)، دار هومة، الجزائر، 2014.

37/ زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914 - 1939م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

38/ زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار و التحرر في إفريقيا و آسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

39/ زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة (1881 - 1908م)، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

40/ زوزو عبد الحميد، ثورة الأوراس سنة 1879م، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

41/ زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، (د ط)، دار هومة، الجزائر، 2004.

42/ زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1900م)، (د. ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

- 43/ سارتر جان بول، عارنا في الجزائر، (د ط)، دار القومية للنشر، د م، د س ن.
- 44/ سعد الله أبو قاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الرائد، الجزائر، 2009.
- 45/ سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 - 1930م)، ج2 ، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.
- 46/ سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945م)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- 47/ سعد الله أبو قاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830 - 1954م)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1898.
- 48/ سعد الله أبو قاسم، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة و التحرر (1830 - 1962م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
- 49/ سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، (د ط)، دار الأمة، الجزائر، 2013.
- 50/ سعديوني نصر الدين، الجزائر منطلقات و آفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط3، جريدة البصائر للنشر، الجزائر، 2013.
- 51/ سعدي مزيان، السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل و مواقف السكان منها (1871 - 1914م)، ج2 ، دار سيدي الخير، الجزائر، د س ن.
- 52/ سعدي مزيان، النشاط التنصيري للكردينال لافيغري في الجزائر (1867 - 1892م)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

- 53/ سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871-1895م)، دار الهدى، الجزائر، 2012.
- 54/ شريط عبدالله ومحمد الميلي، الجزائر مرآة التاريخ، (د ط)، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965.
- 55/ عباد صالح، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين (1830 - 1930م)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، د س ن.
- 56/ عباد صالح، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر (1870 - 1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 57/ عطا الله الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (اليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
- 58/ عمارة رابح، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية (1931 - 1957م)، ط 2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981.
- 59/ عمارة رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، ط 5، منشورات ANEP، الجزائر، 2001.
- 60/ عمارة رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، (د ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2009.
- 61/ عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، (د ط)، دار ربحانة للنشر، الجزائر، 2002.

- 62/ عميراوي احميدة و آخرون، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 63/ عميراوي احميدة، السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية (1844-1916م)، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، 2009.
- 64/ فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012.
- 65/ فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق. م - 1962م)، دار العلوم، عنابة، 2002.
- 66/ فركوس صالح، الوجيز في الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال (814 ق. م - 1962م)، مطبعة المعارف، د م، 2015.
- 67/ فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1830-1925م)، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة، 2010.
- 68/ فريمو جاك، فرنسا و الإسلام من نابليون إلى ميتران، تر: هاشم صالح، دار قرطبة للنشر، قبرص، 1991.
- 69/ فيكس ليون، الجزائر حتف الاستعمار، تر: محمد عيتاني، (د. ط)، مكتبة المعارف، بيروت، د س ن.

- 70/ قاسم محمد وحسني حسين، تاريخ التاسع عشر في أوروبا منذ عهد الثورات الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ط6، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1929.
- 71/ قاصري محمد السعيد، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1830 - 1962م)، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013.
- 72/ قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 - 1939م)، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011.
- 73/ قداش محفوظ، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر (1830 - 1954م)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، د م، 2008.
- 74/ قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، دار العثمانية، الجزائر، 2009.
- 75/ قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار (1830 - 1944م)، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 76/ قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- 77/ جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، 1830-1914م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- 78/ قنانش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919 - 1939م)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.

- 79/ لونيبي رايح و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1989م)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- 80/ منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 1884.
- 81/ مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبية، الجزائر، 2003.
- 82/ مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954م)، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 83/ مهساس أحمد، الحقائق الاستعمارية و المقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 84/ مياي ابراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837 - 1934م)، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 85/ مياي ابراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 - 1962م)، غرناطة للنشر، الجزائر، 2013.
- 86/ هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1962م)، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- 87/ هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 - 1918م)، غرناطة للنشر، الجزائر، 2013.

88/ ياغي محمد اسماعيل، تاريخ العالم العربي المعاصر، (د ط)، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

89/ يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830 - 1960م)، (د ط)، دار المعرفة، القاهرة، د س ن.

الكتب بالفرنسية:

- 1/ Agéron Charles Robert, **genèse de l'Algérie Algérienne**, éditions Bouchene, paris, 2005.
- 2/ Agéron Charles Robert, les **algériens musulmans et la France (1871- 1919)**, presses universitaires de France, paris, 1968.
- 3/Faucon Narcisse, Livre D'or de L'Algérie, Préface de M : le colonel Tremulet, Paris, 1889.
- 4/ Foux Louis, **Un maffaitteur public Julles Ferry**, Ed achille le ROG, paris, 1886.
- 5/ Kharchi Djamel, **Colonisation et Politique d'assimilation en Algérie (1830- 1962)**, casbah, 2004
- 6/ Lacheraf Mostefa, l'Algérie **Nation et Société**, fronçons Maspero, paris, 1965.

7/ Sari Djilali et Autre, **L'émigration Algérienne en Europ**, publication du centre, National d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1^{er} November 1954, Alger, 2007.

8/ Sari Djilali, **La Dépossession Des Fellahs (1830- 1963)**, ENAG Edition, Alger, 2010.

9/ Stora Benyamin, **Algérie histoire contemporaine (1830- 1988)**, Edition casbah, Alger, 2004.

الجرائد بالفرنسية:

1- Dinnat Claude, cardinal Lavigerie (1925- 1892), **le rosa lien ,n°104**, novembre 2008.

القوانين بالفرنسية:

1/ Décret du 19 juin 1928 pris en exécution de la loi du 4 aout 1926, journal officiel de 22 juin 1928.

2/ loi du 4 Aout 1926, modifiant la loi du 16 Février 1897 sur la propriété foncière en Algérie, journal officiel, 5 Aout 1926.

المجلات:

- 1/ بوتشيثة عبد القادر، لافيغري و التنصير في الجزائر، مجلة آفاق علمية، مج 11، ع2،
جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، 2019.
- 2/ بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال فترة
(1830 - 1892م)، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع4، جامعة 8
ماي 1945، قالمة، ، جانفي 2009.
- 3/ بوضياف سميرة، ملمح تكوين المعلمين و الأساتذة في الفترة الاستعمارية، مجلة
البحوث و الدراسات الإنسانية، ع 8، جامعة قسنطينة، 2014.
- 4/ بوقريوة لمياء، مشروع موريس فيوليت: مؤامرة سياسية و اجتماعية ضد الجزائر، مجلة
علوم الإنسان و المجتمع، ع 4، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2012.
- 5/ بن الشيخ حكيم، المشروع التنصيري للكردينال لافيغري في الجزائر من خلال كتاب
بوريمو: الوجوه البارزة لمئوية احتلال الجزائر (1830 - 1930م)، مجلة دراسات و أبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مج 10، ع 4، جامعة الدكتور يحي
فارس، المدية، 2018.
- 6/ مدور خميسة، مشروع بلوم فيوليت إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة
الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936 - 1938م)، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات
التاريخية، ع 7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.

7/ ولد النبية كريم، سياسة الإخضاع وقوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع2، جامعة الوادي ، ديسمبر 2011.

الموسوعات:

- 1/ الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، د س ن.
- 2/ بن نعمة عبد المجيد، موسوعة أعلام الجزائر (1830-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، د م، 2007.
- 3/ فركوس صالح بن نبيلي، موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال: المقاومة المسلحة (1830-1962م)، القافلة للنشر، الجزائر، د س ن.
- 4/ ميشال حلیم، قصة و تاريخ الحضارات بين الأمس و اليوم (الجزائر - تونس)، د د ن، بيروت، 1999.

الملتقيات

- 1/ بلعيدوني جمال، السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال، أعمال الملتقي الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- 2/ بن داهاة عدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات المقاربة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1873م)، أعمال الملتقي الوطني الأول و الثاني حول العقار في

الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

3/ ملاحسو الطاهر، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية في الجزائر (1830-1962م)، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

4/ يحيوي جمال، دوافع الهجرة الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830 - 1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
الرسائل الجامعية:

1/ حاجي نعيمة، النظام القانوني لأراضي العرش في الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 - 2015.

2/ مدور خميسة، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865 - 1962م)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، 2017 - 2018.

3/ معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985م)، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 - 2005.

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns in a reddish-brown color, framing the central text. The border consists of four ornate corner pieces connected by thin horizontal and vertical lines.

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
-	إهداء
-	قائمة المختصرات
-	خطة البحث
أ - هـ	مقدمة
11-6	مدخل: سقوط الإمبراطورية الثانية و قيام الجمهورية الثالثة في الجزائر (1864-1875م).
39-12	الفصل الأول: أساليب السياسة الفرنسية إداريا و اقتصاديا (1870- 1919م).
23-13	المبحث الأول: السياسة الإدارية.
39-24	المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية.
56-40	الفصل الثاني: أساليب السياسة الفرنسية التعليمية و الدينية (1870- 1919م).
49-41	المبحث الأول: السياسة التعليمية.
56-49	المبحث الثاني: السياسة الدينية.
74-58	الفصل الثالث: فرنسا و المطالب الجزائرية خلال القرن 19 (1870- 1919م).

66-58	المبحث الأول: الثورات الشعبية.
70-67	المبحث الثاني: العرائض و الاحتجاجات.
74-70	المبحث الثالث: لجنة جول فيري.
102-76	الفصل الرابع: المشاريع و الإصلاحات الفرنسية من (1919-1939م).
82-76	المبحث الأول: قانون فيفري 1919م.
92-82	المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936م
102-92	المبحث الثالث: ردود الفعل حول المشاريع الإصلاحية (قانون 1919م و مشروع بلوم فيوليت 1936م).
106-103	خاتمة.
116-107	الملاحق.
133-117	قائمة المصادر و المراجع.
136-134	فهرس الموضوعات